دور السياسة الزراعية في حل مشاكل القطاع الزراعي في العراق للفترة 1990 – 2008

المدرس المساعد إبراهيم حربي إبراهيم
معهد التكنولوجيا – بغداد

السياسة الزراعية والقطاع الزراعي في العرق

تعرف السياسة الزراعية ، بأنها مجموعة منتخبة من الوسائل الاصلاحية الزراعية المناسبة والتي يمكن من خلالها النهوض بواقع القطاع الزراعي وزيادة الانتاج كمّاً ونوعاً ورفع المستوى المعيشي للعاملين بالزراعة[1]. وهنالك من يرى بان السياسة الزراعية هي مجموعة من الاجراءات والبرامج التي تؤدي الى عملية تحول الهيكل الاقتصادي للمجتمع الريفي الذي يتم بموجبه تحقيق زيادة حقيقية في الناتج الزراعي ، وزيادة الدخل الحقيقي للفرد الريفي خلال فترة طويلة ومحددة من الزمن[2]. وتعتبر السياسة الزراعية هي المسئولة عن تصحيح واقع حال القطاع الزراعي من خلال الوسائل والإجراءات والتدابير المرسومة لهذا القطاع. اذ يعتبر القطاع الزراعي من الركائز الأساسية في بناء الكيان الاقتصادي في العراق، لوجود مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية وتوفر الموارد المائية والموارد البشرية، إلا ان هذا القطاع ما يزال قاصراً في مستوى الانتاج والايفاء بالطلب المحلي للمنتجات الزراعية وتحقيق الاكتفاء الذاتي، اذ ان الطلب المتزايد على المنتجات الزراعية مع محدودية العرض، جعل من العراق يواجه مشكلة زراعية غذائية تفاقمت بتقدم الزمن، واتجه لمواجهة المشكلة نحو الاستيراد من الخارج، والذي يكلف الاقتصاد العراقي مبالغ كبيرة وبالعملات الصعبة، ومن ثم يكون هذا القطاع عائقاً لعملية التنمية، وهذا كله ناجم عن عدم الاهتمام بهذا القطاع بالشكل المطلوب. لقد ازدادت مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، اذ بلغ (24.4%) مقارنة بـ (10.2%) عام 1990[3]، ثم تراجعت المساهمة بفعل مذكرة التفاهم عام 1996، اذ جرى اعادة النظر الشاملة بأسعار السلع الزراعية، وكذلك الحال في حصول ارتفاع محسوس في أسعار مستلزمات الانتاج، نتيجة تعديل شركات القطاع العام لأسعار منتجاتها، وفي عام 2000 تم تخصيص جزء من الموارد المالية في مذكرة التفاهم لصالح هذا القطاع ، والمتمثلة بتوفير الأجهزة والمعدات الزراعية والمستلزمات وغيرها، وعودة الدولة مرة أخرى للاهتمام بهذا القطاع، , إذ وصلت مستويات الإنتاج إلى مراحل متدنية جدا لا تكاد تغطي أكثر من (15%) من حاجة الطلب المحلي في العراق, وذلك بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003 [4].

جدول(1)

الأرقام القياسية للإنتاج النباتي لبعض المجاميع السلعية للسنوات (2000-2007)

سنة الأساس (1988-1990 = 100)

السنوات	الفواكه	فواكه ذات النواة الصلبة	الحمضيات	الخضراوات	البقوليات
2000	98	110	150	145	172
2001	105	113	173	154	414
2002	108	103	163	174	438
2003	106	94	100	124	392
2004	54	23	41	119	307
2005	47	17	36	91	232
2006	23	14	27	63	167
2007	11	9	5	24	81

المصدر:- بلاسم جميل خلف, استشراف مستقبل البطاقة التموينية في العراق في ظل أزمة الغذاء العالمية, ندوة وزارة التجارة, حزيران 2008, ص18.

(1)- الداهري، عبدالوهاب – اسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي/ سنة 1975 ص325.

(2)- الداهري، عبدالوهاب- التنمية الزراعية وإثرها في تنمية المجتمع الريفي/ مجلة الثورة الزراعية/ السنة الرابعة، العدد40/ 1977 ص15.

(3) - تقرير التنمية البشرية 2000، بغداد، 2003، ص18.

(4)- بلاسم جميل خلف, استشراف مستقبل البطاقة التموينية في العراق في ظل أزمة الغذاء العالمية, ندوة وزارة التجارة, حزيران 2008, ص19.

حيث يمكن ملاحظة الجدول رقم (1) حيث هناك تدهوراً واضحاً في بعض المجاميع الزراعية المنتجة في العراق ولاسيما للفترة (2005–2007), إذ بالرغم من تذبذب الأرقام القياسية لإنتاج تلك المجاميع خلال الفترة (2000–2007) ارتفاعا وانخفاضا, إلا انه شوهد وجود تدهور كبير خلال السنتين (2006, 2007), حيث وصل الإنتاج الزراعي من هذه المجاميع إلى مستويات منخفضة جدا, لا تكاد تصل إلى (15%) من المعروض في السوق العراقية[5], ذالك أدى إلى الاستناد الكبير على المنتجات المستوردة في تلبية حاجة السوق العراقية من هذه المحاصيل والمنتجات الزراعية, والنتيجة انعكس ذلك سلبا في زيادة تدهور الإنتاج الزراعي المحلي من جهة والارتفاع التدريجي في أسعار المنتجات المستوردة من جهة أخرى.

Abstract :

The agricultural sector of the main pillars in the building of the economic entity in Iraq, the presence of large tracts of agricultural land and availability of water resources and human resources, but that this sector is still limited in the level of production and fulfill domestic demand for agricultural products and achieve self-sufficiency, as the growing demand for products Agricultural with limited supply, making Iraq faces the problem of agricultural food aggravated the progress of time, and went to confront the problem about importing from abroad, which costs the Iraqi economy large sums and hard currency, and then have this sector impediment to the development process, and all this due to lack of interest in the sector as required. The increased contribution of the agricultural sector in the composition of GDP, reaching (24.4%) compared to (10.2%) in 1990, then declined to contribute by the Memorandum of Understanding in 1996, as was reconsidering the overall prices of agricultural commodities, as well as in a rise significantly in the prices of production inputs, as a result of amendment of public sector companies to price their products, and in 2000 was allocated part of the financial resources in the Memorandum of Understanding for the sector, and of providing hardware and farm equipment and supplies, etc., and the return of the state again for the interest in this sector, as record this sector in in 2001 a rise in the proportion of its contribution to the GDP, amounting to (13.1%) was higher than in 2000, which amounted to (10.3%), while the estimated contribution of the agricultural sector for 2005 b (6.7%) of the gross domestic product, which is equivalent (2754.8) million

مشكلة البحث

ان مشكلة البحث تمثلت في ان قطاع الزراعة في العراق يعاني الكثير من التحديات المحلية والعالمية في مجال التكنولوجيا والاستثمار والمنافسة الدولية وغيرها ، ولكنه ليس هدفا ببعيد المنال اذا ما تم استغلال الموارد والإمكانيات الزراعية الاستغلال الامثل وفقا للمزايا النسبية والتنافسية والحسابات الاقتصادية .

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من ان نجاح القطاع الزراعي في عملية التنمية الزراعية يعني تطوير الإنتاج الزراعي كما ونوعا وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء مما يؤدي إلى تقليص الاستيراد من المواد الغذائية بما يترتب عليه توفير فوائض مالية وعملات أجنبية, وبالتالي دعم وتمويل التنمية الاقتصادية الشاملة للبلد .

[5]- المصدر السابق نفسه, ص19.

هدف البحث

يهد ف البحث الى إبراز إشكالية سياسة القطاع الزراعي في العراق من خلال توضيح أهم معوقات التي تواجه القطاع الزراعي وما هي أفضل الحلول المقترحة لمعالجتها .

فرضية البحث تعاني السياسة الزراعية في العراق الكثير من التحديات والمعوقات والمشكلات الداخلية والخارجية, إلا انه بالإمكان تجاوز تلك الصعوبات إذا ما تم استغلال الطاقات والإمكانيات والموارد الزراعية بالشكل الأمثل من خلال تبني خطط واضحة ومحددة الأهداف والمعالم لتطوير قدراته الإدارية والفنية والعلمية في إدارة وتطوير قطاعه الزراعي

المبحث ألأول : أهم العوامل المحفزة للنهوض بالقطاع الزراعي في العراق

إن من أهم العوامل المحفزة في القطاع الزراعي في العراق والتي تعكس مدى إمكانية الاستفادة القصوى من ايجابيات هذه العوامل للنهوض بالقطاع الزراعي هي تتمثل بالآتي:

1. **الأراضي الزراعية :**

حيث تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في العراق (11.1) مليون هكتار أي ما يعادل (44.4 مليون دونم)، تشكل نسبة (26.1%) من المساحة الكلية لأراضي العراق, وهي نسبة جيدة مقارنة بباقي البلدان في العالم, كما أن نسبة المستغل من الأراضي الصالحة للزراعة لا يتجاوز (31%)[6], مما يعني أن هناك طاقات مازالت غير مستغلة في القطاع الزراعي العراقي والتي بالإمكان ان تشكل حافزا قويا لدعم القطاع الزراعي,

2. **الموارد المائية: للعراق ثلاثة موارد مائية وهي :**

أ. الموارد المائية السطحية : تقدر كميات المياه المتاحة بحدود 77 مليار متر مكعب، منها 48 مليار متر مكعب من نهر دجلة وروافده والباقي 29 مليار متر مكعب من نهر الفرات، وان الكمية المستغلة فعلاً (25) مليار متر مكعب[7]، لكن الكمية المتاحة من المياه قد تنخفض، بسبب بناء تركيا سدود على نهري دجلة والفرات وعلى حساب حصتي العراق وسوريا إذ خفضت تركيا المياه المتقدمة من نهر الفرات إلى العراق وسوريا من 28 مليار متر مكعب إلى 12 مليار متر مكعب في حين إن حاجة العراق 19 مليار متر مكعب لإرواء 6 مليون دونم على ضفاف نهر الفرات[8]. يستهلك العراق من هذه الموارد المائية ما يقارب من (53) مليار متر مكعب ، منها (34) مليار متر مكعب في حوض نهر دجلة ، ونحو (19) مليار متر مكعب في حوض نهر الفرات لجميع الإغراض المختلفة للبلد ما عدا الفواقد من هذه المياه نتيجة التغلغل في التربة والتبخر [9]، علما

---

[6]- فاضل جواد دهش, الآثار المحتملة لانضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية في القطاع الزراعي, أطروحة دكتوراه , كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة بغداد, حزيران 2008., ص65-66.

[7] - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مسار اقتصاد الغذاء في الدول العربية، البيانات الإحصائية، المجلد الثاني، الخرطوم، 1981..

[8] - سامر سعيد، تخلف الزراعة في العراق وتدهورها ليس بسبب الحصار الاقتصادي وحده، مجلة النهج (العدد 57، شتاء 2000) دمشق، ص202 .

[9] - المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، السياسات الزراعية العربية في عقد التسعينات (جمهورية العراق) ، الخرطوم ، ت2 2001 ، ص15.

أن الواردات المائية المتاحة مرهونة بما يجري في دول أعالي النهرين وتتصف الموارد المائية المتاحة للعراق بكونها متذبذبة من سنة الى اخرى . حيث يمكن ملاحظة ذالك من الرسم البياني رقم (1) الذي يوضح نسبة ايرادات نهر دجلة وروافده ونهر الفرات

الرسم البياني رقم (1)

نسبة ايرادات نهر دجلة وروافده نهر الفرات الى المعدل العام

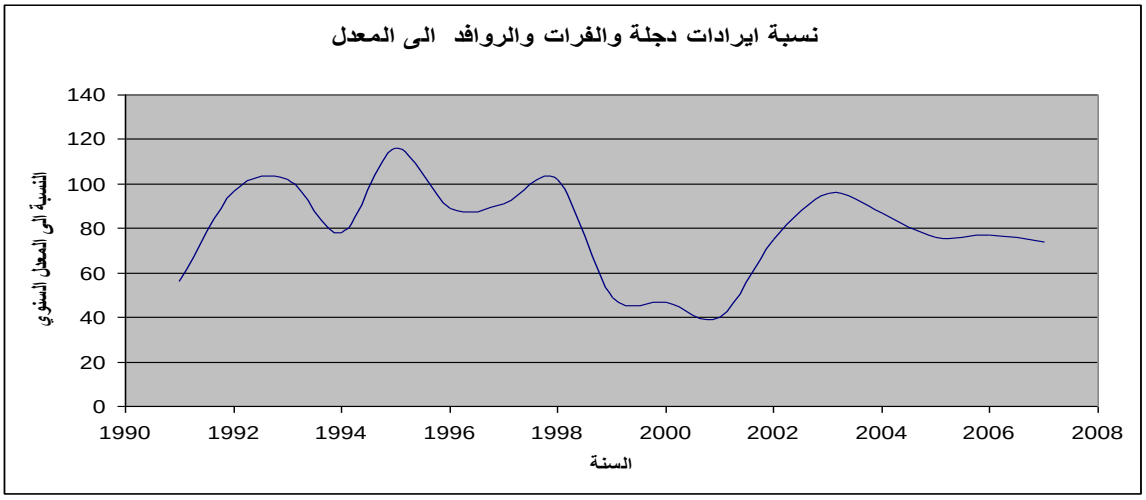

المصدر : وزارة الموارد المائية

ب. مياه الأمطار : وهي المصدر الثاني لأغراض الري في العراق ، ولا سيما في المنطقة الشمالية ، والمغذي الأساسي للجريان السطحي للمياه ، اذ أن تساقط الثلوج ينحصر في المنطقة الشمالية الشرقية من القطر .

ج. المياه الجوفية : هي المصدر الثالث لعمليات الارواء الزراعي في العراق ، فهي تعد البديل للمياه السطحية لعدم توفر المياه السطحية في بعض المناطق التي تشكل مساحة واسعة تمثل نسبة (60%) من مساحة العراق الإجمالية[10] , تقدر كمية المياه الجوفية المتاحة للاستعمال في العراق بنحو (2) مليار م^3 سنويا ، في حين تقدر الكمية المستخدمة منها بحدود (1) مليار م^3 / سنة لمختلف الإغراض ومنها أرواء أراضي زراعية تقدر مساحتها بحدود (125) ألف هكتار[11] ، كما يقدر الاحتياطي المتجدد من المياه الجوفية في العراق بـ(3.5) مليار م^3،منها (930) مليون م^3 في منطقة الصحراء الغربية ، مما يوضح أن استغلال المياه الجوفية في العراق مازال محدودا، إذ لا يتجاوز ما يستغل من هذه المياه في المنطقتين الشمالية والوسطى نسبة (20 – 25%) ، وفي منطقة الصحراء الغربية نسبة (0.2%) من المياه الجوفية المتاحة في

[10] - د. باسم محمد علي ، و د. عبد الحسين نوري الحكيم ، التقرير القطري لأوضاع الأمن الغذائي العراقي لعام1997 ، وزارة الزراعة ، بغداد ، آذار1998 ، ص15 .

[11] - د. منذر خدام ، الامن المائي العربي – الدوافع والتحديات ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، شباط 2001، ص178.

البلاد[12]. يتضح مما ورد بان الطبيعة قد أنعمت على العراق بوفرة كبيرة من الموارد المائية ، ألا أن استغلال هذه الموارد لا زال دون المستوى المطلوب ، اذ تبلغ نسبة استغلال المياه في العراق نحو (41%) فقط من أجمالي المياه المتاحة[13] . وتؤكد الدراسات إلى ان هناك أكثر من (147) ألف بئر تم حفرها لغاية كانون الثاني (2004) موزعة بين آبار نفع مشتركة (مشتركة بين الدولة والأفراد) ، والتي من الممكن ان تساهم في أرواء (616.6) ألف هكتار من الأراضي القابلة للزراعة في العراق [14]

3.**الموارد البشرية :**

اما في مجال موارده البشرية فإن عدد سكانه البالغ (29.681 مليون نسمة) يتنوع بتقسيماته وفئاته العمرية والمهارات والكفاءات ،ويبلغ عدد القادرين على العمل (7) مليون عراقي[15] ، ويزداد السكان في العراق وبمعدل نمو3.03 خلال المدة المحصورة بين 2006-2007 كما موضح بالجدول (2) التالي الذي يوضح عدد السكان في العراق والزيادة الحاصلة خلال المدة (1990 و 1995 و 2000 - 2007) وتشير بعض الإحصائيات بان العراق ، يمتلك ثروة مهمة وهائلة من القوى البشرية الزراعية والتي تقدر بنحو (1116) ألف نسمة, أي ما يعادل (18.3%) من أجمالي القوى العاملة في البلد والبالغة (6098) ألف نسمة عام 2002, وتعد هذه القوى العاملة في القطاع الزراعي إحدى المقومات الأساسية التي يقوم عليها نشاط هذا القطاع، كونها العامل الاقتصادي (احد عوامل الإنتاج) المسئول عن مزج عوامل الإنتاج الأخرى والتوليف الأمثل بينها [16]

جدول (2) عدد السكان في العراق خلال المدة (1990 ، 1995 ، 2000 ، 2007)

السنـــــة	عـدد السكـــــان	معدل النمو% (2007-2006)
1990	17.890	
1995	20.536	
2000	24.086	
2001	24.813	
2002	25.565	
2003	26.340	
2004	27.138	3.03
2005	27.960	
2006	28.808	
2007	29.681	

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،2008 ، ص 282 .

[12] - المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، السياسات الزراعية العربية في عقد التسعينات (جمهورية العراق) ، مصدر سابق ، ص19 .
[13] UN Statistical Year book , New York 1994 , PP.54 .
[14] - احمد عمر الراوي, مشكلات المياه مشكلات المياه بالعراق في ظل السياسة المائية التركية وتأثيرها في الأمن الغذائي، أطروحة دكتوراه, جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، 1999، ص 32.
[15] - مرزوق، د. عاطف لافي ،اشكاليات التحول الاقتصادي في العراق مبادئ هادية في الاقتصاد السياسي ،مركز العراق للدراسات ،سلسلة كتب يصدرها مركز العراق للدراسات (العدد16)،بغداد2007 ص 34
[16] - فاضل جواد دهش, الآثار المحتملة لانضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية في القطاع الزراعي, مصدر سابق, ص70-71.

4. الظروف المناخية المميزة :

يتميز العراق بمناخ متنوع وعلى طول السنة مما يجعله ملائماً لزراعة مختلف أنواع المحاصيل ألزراعية إضافة إلى التنوع في تضاريسه، والذي يجعل كل منطقة تختص بزراعة أنواع معينة من المحاصيل الزراعية وأشجار الفاكهة، إذ إن هنالك إمكانية للزراعة في أكثر من منطقة وفقاً للظروف المناخية المناسبة، وكما هو الحال مع محصول الطماطة والذي يزرع في الشمال والوسط والجنوب وعلى مدار السنة. حيث إن تنوع مناخ العراق والتفاوت في درجات الحرارة من موسم لأخر ومن منطقة لأخرى، أدى إلى تنوع المحاصيل الزراعية وفقا لطبيعة مناخ ومناطق العراق الرئيسة، فالمنطقة الجنوبية تشتهر بزراعة الحبوب والنخيل والحمضيات، وتختص المنطقة الوسطى بزراعة معظم المحاصيل الزراعية، أما المنطقة الشمالية تختص بزراعة بعض الحبوب والخضروات [17]

المبحث الثاني : التحديات والمشاكل الرئيسية التي تواجة القطاع الزراعي في العراق:

مشكلات ومعوقات تواجه القطاع الزراعي في العراق والتي عانى منها القطاع الزراعي في العراق والتي حالت دون تطوير القطاع الزراعي أو عرقلة تنميته , وفيما يأتي عرض لأهم هذه المعوقات والمشكلات

1-مشكلة تملح الأراضي الزراعية

وذلك نتيجة الهدر في استخدام مياه الري من قبل الفلاحين في الأراضي الزراعية المروية بطرائق الري التقليدية [18], الخاطئة المتبعة في الزراعة ، آذ تنتشر الزراعة المروية في عموم البلد ، وبسبب تشبع التربة بالماء وإتباع طرق ري تقليدية وغير منتظمة ، ومع غياب نظام فعال للصرف فقد ارتفع منسوب الماء الأرضي ما أدى إلى زيادة ملوحة التربة عند السطح مما قلل من إنتاجيتها ثم تركها نتيجة لزيادة الأملاح فيها وارتفاع منسوب المياه الجوفية في بعض المشاريع يصاحب ارتفاع نسبة الملوحة في التربة مما يخفض من إنتاجيتها وخصوبتها وأشار تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة [19] أنه لوحظ وجود مساحات واسعة غير مزروعة في المناطق الوسطى والجنوبية, حيث هجرت رقعة تبلغ نحو300000 هكتار من الأراضي المستصلحة سابقا, بسبب إرتفاع ملوحة التربة. بالإضافة إلى احتواء مياه الأنهار على نسبة عالية من الأملاح فعلى سبيل المثال نهر الفرات يحوي ما يتجاوز (500) جزء لكل مليون جزء من مياه النهر عند محطة حصيبة ونحو (330) جزء لكل مليون جزء في نهر دجلة عند منطقة فيش خابور [20]. وفي العراق تقدر المساحة المتأثرة بالغدق بـ(370) ألف هكتار [21].

---

[17] - فاضل جواد دهش, دور تقانة الإنتاج الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في العراق في ظل تحديات العولمة, رسالة ماجستير, كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة بغداد, 2003., ص6.

[18] - المنظمة العربية للتنمية الزراعية, السياسات الزراعية العربية, الجزء الحادي عشر, السياسة الزراعية للجمهورية العراقية, الخرطوم, نوفمبر (تشرين الثاني) 1983,ص118.

[19] - تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 1997 (FAO) على موقعwww.fao.org

[20] - المنظمة العربية للتنمية الزراعية. توثيق السياسات الزراعية في عقد السبعينات في العراق بغداد كانون الثاني 2000 ص**108**.

[21] - المنظمة العربية للتنمية الزراعية, دراسة مشاكل ومعوقات رفع كفاءة استخدام الأراضي في البلدان العربية, جمهورية السودان, الخرطوم, ديسمبر (كانون أول) 2007, ص18-19.

2-مشكلة انخفاض مناسيب المياه

ميـاه الــري : يعتبر عامل المياه هو احد عوامل الإنتاج المحددة للتوسع الأفقي وان هذا المورد الجوهري للإنتاج الزراعي في تناقص وتوعية في تردي بسبب السياسات المائية للدول المجاورة [22] إن منابع النهرين تقعان في تركيا وبما إن الجارة العزيزة تركيا والشقيقة سوريا (بالنسبة لنهر الفرات) قامتا بإنشاء سدود ومشاريع ري كبرى على حساب الحصة المائية المخصصة للعراق بموجب اتفاقية هلسنكي حيث ان التفريط في حقوقنا المائية في نهري دجلة والفرات يشكل خطرا حيويا على سيادتنا ووجودنا كشعب وأمة حيث توفر الموارد المائية في العراق من خلال نهري دجلة والفرات وروافدهما، وعلى الرغم من امتلاك العراق لـ(54%) من مساحة نهر دجلة و(47%) من مساحة نهر الفرات الا انه لا يستطيع التحكم في واردات النهرين بسبب سيطرت دول الجوار على منابع النهرين [23] حيث هناك السدود التركية التي تحتجز حوالي 40% من حصة العراق. وتحتجز سوريا 15% من حصة العراق أيضاً [24] وحسب الجدول (3) يمكن ملاحظة الواردات المائية ونوعيتها من نهري دجلة والفرات قبل أنشاء المشاريع التركية والسورية على النهرين المذكورين وبعدها.

جدول (3)

مقارنة واردات المياه ونوعيتها لنهري دجلة والفرات قبل وبعد أنشاء المشاريع التركية والسورية على النهرين

معدل التصريف مليار م^3

نهر الفرات				
التفصيلات	الحدود السورية التركية		الحدود السورية العراقية	
	قبل التطوير	بعد التطوير	قبل التطوير	بعد التطوير
معدل الواردات المائية	30.377	14.2	27.4	8.45
نوعية المياه (جزء بالمليون) والأملاح المذابة	250	500	457	1350-1250

نهر دجلة		
التفصيلات	الحدود العراقية التركية	
	قبل التطوير	بعد التطوير
معدل الواردات المائية	19.49	9.16(*)
نوعية المياه (جزء بالمليون) والأملاح المذابة	250	تردي أقل مقارنة مع نهر الفرات

المصدر :

- وزارة الموارد المائية، تقارير غير منشورة، 2004.

(*) المتبقي للعراق (7.68) مليارم^3 بعد طرح حصة سوريا البالغة (1.5) مليارم^3.

[22] – جليل سباهي العايدي في مقالته حروب المياه بدلا من النفط ،مجلة الزراعة العراقية .

[23] – عبد الغفور ابراهيم احمد نظرة اقتصادية لمشكلة الغذاء في العراق دار زهران للنشر والتوزيع عمان الاردن 2008 ص 241

[24] – الجبوري، بدر ، دراسة الموارد المائية في العراق، كوبنهاكن 2008م ص5،

حيث يتضح من الجدول (3) مقدار الفرق بين واردات المياه لنهري دجلة والفرات قبل العمل في أنشاء المشاريع السورية التركية وبعدها, حيث يتبين لنا انخفاض واردات مياه نهر الفرات عند الحدود السورية العراقية من (27.4) مليارم^3 إلى (8.45) مليار م^3, أي ان الواردات المائية لنهر الفرات انخفضت بما يعادل (70%) تقريبا بعد التطوير لمشاريع البلدان المجاورة على نهر الفرات, كذلك تدهورت نوعية المياه الواردة للعراق بدرجة كبيرة تزيد على الضعف, أما نهر دجلة فان التردي في نوعية المياه كان أقل نسبيا من تردي نوعية مياه نهر الفرات, إلا أن الواردات المائية لنهر دجلة عند الحدود العراقية التركية قد انخفضت بأكثر من (50%).

3-مشكلة الملكية والحيازة

تعتبر الزراعة في العراق ذات بعد طبيعي شرعي، وبعد قانوني وضعي, فمن الناحية الشرعية نلاحظ تعرض الأراضي الزراعية في العراق إلى عمليات التجزئة والتقسيم وبالتالي تفتتها إلى ملكيات زراعية صغيرة ومبعثرة نتيجة عامل الإرث, حيث تقدر الأراضي الزراعية المعرضة للتقسيم والتفتيت الحيازي بسبب التوارث ما مقداره (2) مليون دونم, وتشغلها أكثر من (157) ألف أسرة عراقية, وهنا يكون دور السياسة الزراعية في الحد من تفتيت الأراضي الزراعية وبعثرتها نتيجة الإرث, ضعيفا ومحدودا كون التوارث حقاً شرعياً يفرضه العرف والدين وليس بالإمكان منعه أو الحد منه [25] .

أما البعد الأخر فهو البعد القانوني الناتج عن القوانين الوضعية وعن قوانين الإصلاح الزراعي ولاسيما القانون رقم (30) لسنة 1958 والقانون رقم (117) لسنة 1970, فعلى الرغم من كون هذه القوانين حققت أهداف السياسة الزراعية الاجتماعية والسياسية والمتمثلة في تحديد الملكية الزراعية والقضاء على الإقطاع وتسوية حقوق الأراضي وتوزيعها على عشرات الآلاف من الأسر العراقية التي تمتهن الزراعة, وبالتالي نجحت هذه القوانين في كسب ود الأسر العراقية المتضررة, إلا أن الأهداف الاقتصادية لم تتحقق, فقد عملت هذه القوانين على تفتيت الملكية الزراعية إلى وحدات زراعية صغيرة ومتوسطة تبلغ مساحاتها (5- 10- 15- 20- 30) دونم [26] , مما أدى إلى خلق وحدات استثمارية زراعية صغيرة لا يمكنها استخدام الدورة الزراعية والمكننة الحديثة فيها على نطاق واسع في زراعة بعض المحاصيل الزراعية منها الحبوب والبذور الزيتية والمحاصيل الصناعية لدعم الصناعات الوطنية.

4- مشكلة التلوث البيئي

التلوث البيئي يعني فساد مكونات البيئة حتى تتحول عناصرها المفيدة إلى عناصر ضارة مما يفقدها دورها في صنع الحياة. وهو أيضا اختلال في توازن مكونات البيئة، وبما يخل في عناصرها وتفاعلها وتلحق الضر بها [27].
لقد حصل تلوث بيئي خطير جدا في العراق بعد الاحتلال الامريكي عام 2003 وما نجم عنه من استخدام اسلحة محرمة دوليا ادت بالنتيجة الى تلوث الهواء .فضلا عن تلوث المياه الناجمة عن رمي مخلفات الصناعة والزراعة

[25] - بلاسم جميل خلف, دور القروض الزراعية في تمويل المشروعات الزراعية الصغيرة في العراق, بحث مقدم إلى الندوة العلمية المتخصصة التي عقدتها جامعة النهرين, كانون أول 2008, ص13.
[26] - المصدر السابق نفسه, ص14.
[27] - طلعت إبراهيم الأعرج، التلوث الهوائي والبيئة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة1999 ص13.

والمدن في مجرى نهري دجلة والفرات من قبل دول المنبع تركيا وسوريا وإيران وحتى العراق حيث ارتفعت نسبة الملوحة من 250 جزء من المليون الى (3000) جزء من المليون في مياه شط العرب ونسبة التلوث من 3/1 . وبذلك فقد اصبحت المياه غير صالحة للشرب وللسقي وادى الى تدمير الثروة السمكية في انهر العراق فضلا عن انخفاض الانتاجية الزراعية وبشكل كبير جدا مقابل ارتفاع تكاليف الانتاج الزراعي الناجمة عن مكافحة المزروعات لعدة مرات وارتفاع اسعار المبيدات . [28]

5- مشكلة التصحر والتعرية

إن الضغط البشري الزائد أو النشاط البشري السيئ التوجيه وغياب الزراعة المدروسة ,يمكن أن يدمر التربة في سنوات أو عقود قليلة دمارا كثيرا ما يكون بلا رجعة [29] وقد ساهمت السياسة الزراعية السابقة إلى التسريع في تدهور حالة الأرض الزراعية في العراق وتقليل غطاءها النباتي والشجري والنتيجة من تفاقم هذه المشكلة. أصبح خطر التصحر يهدد مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في العراق.مما سيؤثر على حياة ملايين العوائل الفلاحية . إذ تقدر الإحصائيات إلى تعرض أكثر من 60 مليون دونم من مساحة العراق لتأثير الرياح المتحركة .و أصبح من الدول شبه ألصحراوية وأن مساحة الصحراء صارت تشكل مايقارب نصف إجمالي مساحة العراق على الرغم من وجود نهري دجلة والفرات. إذ أفصحت التقارير ما بعد العمليات المسلحة في مختلف أنحاء العراق خلال فترة الحربين قد أدت إلى إهلاك الطبقة السطحية لقوام التربة والتي كانت متماسكة أصلاً قبل هذه ألعمليات وهو ما أدى إلى زيادة التعرية وتكوين الكثبان المتحركة وبالتالي الإسراع في عملية ألتصحر إضافة إلى تعرض الغطاء النباتي في البيئة الصحراوية إلى الإهلاك الذي تكون خلال مئات السنين .بالإضافة الى كارثة تجفيف الأهوار التي تقدر مساحتها نحو 20 إلف كيلومتر مربع , وتحويلها إلى مناطق قاحلة ,بناء على أوامر النظام السابق بعد حرب الخليج ألثانية بهدف سحق الحركة المسلحة التي قام بها سكان المنطقة ذاتها [30]

6-مشكلة عدم استقرار السياسات الزراعية

تسبب عدم تطور الإنتاج الزراعي بشكل يتوازى مع نمو حاجات المجتمع من الغذاء [31] في العراق من فجوة غذائية متزايدة منذ بداية التسعينيات في القرن ألماضي وقد وصلت إلى ذروة عظمتها في الوقت الحالي، وأصبح تمويل استيراد الغذاء عبئاً ثقيلاً على الموازنات المالية للدولة ويستنزف جزء لا يستهان به من الدخل القومي يتجه نحو الأسواق الخارجية لسد الحاجة المتفاقمة للغذاء [32]. حيث كانت نسبة الاكتفاء الذاتي في العراق في السنوات الأخيرة مدقعة التدني وترتب على ذلك إن العراق يعتبر واحداً من أكثر دول العالم استيراداً للغذاء في الوقت

---

[28] - بلاسم جميل خلف . ظاهرة التلوث البيئي في العراق وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي . بحث منشور ضمن وقائع المؤتمر العلمي الثالث لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي مع مركز بحوث السوق . حماية المستهلك 2010/3/17

[29] - تقرير عن "الأراضي والتصحر" منشور على موقع www.environment.gov .

[30] - تقرير منشور على موقع www.news.bbc.co.uk ,شريف حمودة " الموت في العراق يلعب دور البطولة"على موقع www.islamonline.net. لمصدر :منتديات البارود

[31] - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي دائرة التخطيط الزراعي خطة تنمية القطاع الزراعي إعداد اللجنة الفنية لخطة التنمية الوطنية 2010-2014 في القطاع الزراعي بغداد 29 آب 2009 ص4

[32] - أكبر عمر محي الدين الجباري إمكانية انضمام العراق الجديد إلى السوق الخليجية المشتركة ((الإمكانيات والمعوقات)) رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد في الأكاديمية العربية في الدنمارك2010م ص147

الحاضر، إذ يشكل تدهور معدلات الاكتفاء الذاتي خطراً على الأمن الغذائي الذي يعتبر احد المكونات الأساسية للأمن الوطني [33].ويمكن ملاحظة ذالك من الجدول (4) **المتمثل** بنسبة الاكتفاء الذاتي من لحوم الدجاج والتي قد بلغت مستوى العجز الغذائي الآمن في الأعوام (2000–2001–2002), اذ بلغت أعلى نسبة لها خلال المدة (2000–2007) في عام 2001 حيث بلغت (91.4%), وذلك بسبب زيادة الإنتاج الذي حصل بعد قيام وزارة الزراعة بإعادة الحياة الإنتاجية إلى بعض حقول الدواجن, مما أدى إلى انخفاض الاستيراد من (13.66) ألف طن عام 2000 إلى (8.86) ألف طن عام 2001, وكما موضح في الجدول (4), إلا أن نسبة الاكتفاء الذاتي من لحم الدجاج بلغت مستويات منخفضة خلال الأعوام (2003–2007) مقارنة بالسنوات (2000–2002), وذلك بسبب انخفاض الإنتاج المحلي من لحم الدجاج نتيجة الظروف التي عانى منها العراق ، بعد احداث نيسان عام 2003 في تلك المدة, والتي أدت إلى توقف أنتاج المئات من حقول الدواجن حيث عانت الكثير من المشاريع من عمليات السلب والنهب والتدمير، وأصبحت اغلبية هذه المشاريع ذات انتاجية واطئة وتشكل عبئا ماليا على الدولة فضلا عن تزايد الاستيراد من لحم الدجاج ذات النوعيات الرديئة والأسعار المنخفضة في ظل غياب الدعم الحكومي لحقول الدواجن المحلية, وقد بلغ أدنى مستوى للإنتاج عام 2007 والبالغ (40.3) ألف طن, مما انعكس في تراجع نسبة الاكتفاء الذاتي من لحم الدجاج خلال العام نفسه إلى أدنى مستوى لها خلال المدة (2000–2007) والتي بلغت (25.1%), والذي يمثل حالة العجز الغذائي الخطر.

أما فيما يخص بيض المائدة فان نسب الاكتفاء الذاتي منه بقيت ضمن مستوى العجز الغذائي الأمن خلال المدة (2000–2007), إذ بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من بيض المائدة عام 2002 أعلى مستوى لها والبالغة (98%), كما هو واضح من الجدول (413), إلا أنها انخفضت عام 2003 إلى (87.5%) نتيجة لتراجع الإنتاج المحلي من بيض المائدة للأسباب نفسها, ثم عادت إلى الارتفاع في عامي (2005–2006), حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من بيض المائدة عام 2006 ما مقداره (92%) كما هو واضح من الجدول (4), وذلك نتيجة لتخفيض الاستيراد بسبب انتشار مرض أنفلونزا الطيور الذي اثر بشكل كبير على إنتاج واستهلاك بيض المائدة, ثم انخفضت في عام 2007 حيث بلغت (85.2), وذلك بسب انخفاض الإنتاج المحلي من بيض المائدة من ناحية وزيادة الاستيراد من ناحية أخرى.

مما سبق يتضح أن نسب الاكتفاء الذاتي من بيض المائدة تمثل حالة العجز الغذائي الآمن وتكاد تقترب في بعض السنوات, (2000–2007), من حالة الاكتفاء الذاتي الآمن لولا الظروف التي مر بها العراق , والتي حالت دون تنفيذ الخطط التي وضعتها وزارة الزراعة والخاصة بتطوير الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته دعما للاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي في العراق.

[33] - نفس المصدر السابق ص147

جدول (4)

نسبة الاكتفاء الذاتي من لحم الدجاج وبيض المائدة في العراق للمدة (2000-2007)

السنوات	(1) أنتاج لحم الدجاج ألف طن	(2) الاستيرادات ألف طن	(3) المتاح للاستهلاك ألف طن	(4) نسبة الاكتفاء الذاتي %	(5) أنتاج بيض المائدة ألف بيضة	(6) الاستيرادات ألف بيضة	(7) المتاح للاستهلاك ألف بيضة	(8) نسبة الاكتفاء الذاتي %
2000	82.5	13.66	96.16	85.8	834000	78870	912870	91.4
2001	94.3	8.86	103.16	91.4	857000	49140	906140	94.6
2002	122.5	32.83	155.33	78.8	1059047	20990	1080037	98
2003	53.2	53.7	106.9	49.8	604381	86700	691081	87.5
2004	46.3	120	166.3	27.8	963899	140000	1103899	87.3
2005	59.7	82.5	142.2	41.9	1033936	111000	1144936	90.3
2006	55.6	51.2	106.8	52	932051	80000	1012051	92
2007	40.3	120	160.3	25.1	807729	140000	947729	85.2

المصدر: الأمن الغذائي في العراق في ظل أزمة الغذاء العالمية

ففي منتصف عام 2006 ، بلغ عدد العراقيين الذين لايحصلون على كفايتهم من الغذاء أكثر من أربعة ملايين عراقي[34] من جهة أخرى ، فأن معدل الاطفال الذين يعانون من نقص التغذية في العراق قد أرتفع من (19%) قبل الاحتلال الامريكي عام 2003 الى (28%) بعد مرور أربع سنوات على ذلك الاحتلال . [35] وفي عام 2006 فأن نسبة تقدر بأكثر من (11%) من حديثي الولادة كانوا دون الوزن الطبيعي ، بالمقارنة مع نسبة (4%) في عام 2003 . [36] ومن خلال الجدول رقم (5) يمكن ان نلاحظ ان نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي لم تكن بالمستويات المرتفعة , ففي عام 1980 عندما كانت الاوضاع الاقتصادية مستقرة , نلاحظ ان نسبة مساهمة الناتج الزراعي (5,69) علما ان الناتج المحلي لنفس السنة المذكورة بلغ (15918,2) مليون دينار بالأسعار الثابتة (1980 = سنة اساس) وهذا يؤكد على ان التوجهات التنموية لم تكن تستهدف الارتقاء بالقطاع الزراعي وإنما كان التركيز في حينها على قطاع النفط , والصناعة اما في عام (1995) بلغت نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي (33,9) وهي نسبة مرتفعة نسبيا وان قيمة الناتج المحلي الاجمالي لهذه السنة بلغت (2259,7) مليون دينار وبالأسعار الثابتة (= 1980 سنة اساس), ولكنها لم تكن تعكس توجها تنمويا جديا نحو القطاع الزراعي وإنما كان بسبب توقف اكثر القطاعات الاخرى عن العمل بسبب الحصار الدولي المفروض على البلد والذي يتبين من قيمة الناتج المحلي لسنة (1995) قياسا بسنة (1980) الذي فرض طريق العمل الزراعي واستثمار الاراضي الموجودة لزراعة المحاصيل الرئيسية منها الحنطة والشعير من خلال الجدول رقم (6) يتضح لنا تطور وتذبذب الإنتاج والمساحة والغلة للمحاصيل الأساسية للفترة (1990-2008) , حيث بلغ مجموع المساحة المزروعة بالحنطة والشعير حدها الأعلى عام 1991, قرابة عشرين مليون دونم , (وذالك لزراعة الأراضي الحدية بتوجيه من الدولة في ذالك الوقت) وانعكاس ذلك سلبا على الغلة

(34)- World Food Program , Food Security And Vulnerability In Iraq , 12 May 2006 .
(35)- UNHCR Briefing Notes , Press Briefing , Geneva , 20 March 2007 .
(36)- UNICEF , At Aglance : Iraq , The Big Picture , 12 May 2006 .

المتحققة في نفس السنة التي وصلت حدها الأدنى 147كغم/دونم بالنسبة للحنطة , وسجلت المساحة المزروعة بنفس المحصول حدها الأدنى عام 2000 نتيجة الجفاف ومار افقه من شحة المياه في حين كانت أقصى, غلة متحققة لمحصولي الحنطة والشعير 425 و322كغم / دونم على التوالي في عام 2001 عام 2003 وهكذا بالنسبة لمحصولي الشلب. إن تدني مستويات الغلة المتحققة وتواضع حدودها العليا يوضح مدى الحاجة إلى تطوير وسائل الإنتاج وتطوير إنتاجية عوامله اما العاملين في القطاع الزراعي , من الجدول (5) يمكن ان نلاحظ انخفاض كبير في عدد العاملين في القطاع الزراعي فبينما كان عددهم يتجاوز المليون عام (1980) وكانوا يشكلون نسبة (30,4) من مجموع السكان , نلاحظ ان عددهم اخذ بالانخفاض الى ما يقارب النصف عام (2005) وبنسبة (10,2) من مجموع السكان

الجدول (5) بعض المؤشرات المتعلقة بالقطاع الزراعي في العراق (سنوات متفرقة)

السنوات	1980	1995	2000	2005
مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (%)	5,69	33,9	5,7	8,4
العمالة الزراعية (إلف)	1081	2564	757	610
نسبة الزراعيين من مجموع السكان (%)	30,4	20,1	12,2	10,2

المصدر المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، العدد 22 لعام 2002، و العدد 25 لعام2005

صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،2006

المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2006

جدول (6)

تطور وتذبذب الإنتاج والمساحة والغلة للمحاصيل الأساسية للفترة (1990-2008)

السنوات	الحنطة			الشعير			الشلب		
	المساحة المزروعة دونم	الإنتاج طن	إجمالي الغلة كغم / دونم	المساحة المزروعة دونم	الإنتاج طن	إجمالي الغلة كغم / دونم	المساحة المزروعة دونم	الإنتاج طن	إجمالي الغلة كغم / دونم
1990	4782790	1195819	250	7980067	1854316	232	339700	228768	673
1991	10068508	1476400	147	9648336	768451	80	385454	189103	491
1992	4809277	1310743	273	7076538	1353796	191	669533	237295	354
1993	4743656	910971	192	6333283	890465	141	518607	261902	505
1994	5077347	854042	168	5559493	853966	154	651020	382865	588
1995	5701958	1091416	191	4675706	712366	152	657389	312804	476
1996	5569119	1149998	207	4174503	647274	155	436580	282935	648
1997	5498485	946711	172	3999097	429578	107	460956	274255	595
1998	5781990	1474869	255	4186078	629863	151	604747	389475	644
1999	5950744	1101598	185	4186926	282985	68	350761	218484	623
2000	4308141	1040326	242	2306429	192697	84	16803	12398	738
2001	5217911	2219446	425	2217167	712832	322	11252	4900	436
2002	6594945	2589467	392.6	3862130	833437	215.8	216511	193767	895
2003	6854925	2329198	340	4252945	860416	202	122485	81315	.9663
2004	6159223	1832138	279.5	3829236	805445	210.3	351793	250275	711.4
2005	6410663	2228362	347.6	4253284	754437	177.4	428243	308660	720.8
2006	6054103	2286311	377.6	4103966	919307	224	502565	363383	723
2007	6279514	2202777	350.8	4374883	748291	171	497365	392803	789.8
2008	5741162	1254975	218.6	5395037	403999	74.9	339043	284157	731.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات

7- مشكلة عدم الاستقرار الأمني والسياسي في العراق

بسبب انعدام الاستقرار الأمني والسياسي والتغيرات المستمرة للأنظمة والقوانين والصراعات الطائفية والدينية والسياسية, ...الخ [37], عندها تنحسر قدرة كافة القطاعات ومنها القطاع الزراعي على التخطيط للعمل والإنتاج نظراً للاختلالات الخطيرة والمستمرة في الأسعار بشكل عام (سواء أسعار المواد الأولية والوقود أو أسعار النقل أو أسعار عوامل الإنتاج), مما يولد صعوبات كبيرة فيما يتعلق بإمكانية التنبؤ بتكاليف الإنتاج والأرباح المتوقعة, فضلا عن كونها تعكس حالة عدم استقرار في السياسة الاقتصادية على مستوى البلد ككل

[37]- عباس علي العامري, مستقبل الاستثمارات الأجنبية في العراق, وهو متاح على الانترنت على الرابط التالي:-
http://www.alsabaah.com

8- مشكلة التخطيط والتنفيذ

عدم تطابق التخطيط مع التنفيذ وقصور أجهزة التنفيذ بالأخص الأجهزة الإدارية [38] . في تنفيذ عملية التخطيط أي يجب ان يكون هنالك ترابط وتكامل متجانس مع بعضها اذ يؤدي القصور او التخلف في احد جوانبها الى الانحراف في تنفيذ المشاريع الزراعية عن الأساس الهندسي للمشاريع المتمثلة بـشبكات الري والبزل والبنية الأساسية للتنمية الريفية وللأسباب التالية :-

أولا – إن التصميم الأساسي للمشاريع الزراعية يتم حسب مراحل تنفيذية متعددة ومتتابعة تكمل كل مرحلة التي تسبقها وترتبط عضويا بالتي تليها وفي معظم المشاريع الزراعية حيث كان من الواضح غياب التحديد الدقيق والمسبق لمواقع مشاريع الخطط لغياب التخطيط المكاني ومؤسساته إلى جانب الأسباب الفنية المختلفة [39].

ثانيا – إن معظم المقاولات الثانوية توكل إلى مقاولين غير كفوئين من الناحية المادية والفنية مما ينعكس على تنفيذ تلك المشاريع سلبيا مما يجعلها غير مطابقة للمواصفات الفنية مع حدوث حالات نكول كثيرة من هؤلاء المقاولين عن أداء تعهداتهم التعاقدية.

ثالثا – تفشي ظاهرة سلبية تكاد تكون ملازمة لكافة مشاريع الدولة وهي إهمال مرحلة الصيانة والإدامة والمتابعة لمعالجة السلبيات قبل استفحالها بعد استلام المشاريع مما يعطل إنتاجية المشروع جزئيا أو كليا ، ونقص شديد في المستلزمات المستوردة من مواد كيميائية وهرمونات و مكائن ومعدات وأجهزة مختبريه منها والتي تحتاج إلى صيانة مستمرة وعدم وجود الأدوات الاحتياطية لها أدى ذلك إلى شلل الوحدات الإدارية بإنتاج وتطوير التقنيات الزراعية [40]

9- مشكلة الفساد المالي والإداري في الاقتصاد والمجتمع العراقي:

يعد العراق من البلدان التي تعاني من درجة عالية من الفساد حسب ما جاء في مؤشر فهرس ادراك الفساد (Corruption Perceptions Index)[*], حيث يأتي ترتيب العراق في آخر قائمة من هذا ألمؤشر ففي عام 2007 سجل العراق (1.5) نقطة من مجموع (10) نقاط وحل في المرتبة 178 من بين 180 دولة [41], حيث يؤدي الفساد الى زيادة الكلف ومن ثم تقليل الأرباح أو انعدامها في بعض ألأحيان فضلا عن أن الفساد المالي والإداري يضر بالنمو الاقتصادي ويرفع من تكاليف الانتاج بشكل عام نتيج زيادة الإنفاق على المعاملات المرتبطة بالإنتاج في القطاع العام و ألخاص وهذا بحد ذاته يعد عاملا مضرا بالقطاع الزراعي

---

[38]- عثمان سعد محمد ، الأسس النظرية للتطبيق الاشتراكي في العراق .1990 / ص 14

[39]- د. عادل محبوب , تقييم التجربة التخطيطية 1951 / 1968 ، وزارة التخطيط ، هيئة إعداد الخطط والنماذج التخطيطية،1976 ص5

[40] - زينة عبد الحسن راهي . دور التقانة في التنمية الزراعية في الوطن العربي ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية / الجامعة المستنصرية 2006 / ص 78

(*)- وهو مؤشر وضع من قبل منظمة الشفافية الدولية, ابتكره عام 1995 (يوهان غراف) بتكليف من منظمة الشفافية الدولية, والذي يقيس درجة الفساد في دول العالم, ويتكون من (10) نقاط تتدرج من الصفر (فساد مرتفع- مستشري) إلى (10) غياب الفساد, ويتم ترتيب دول العالم وفقا لنتائج هذا المؤشر وينشر سنوياً. للمزيد من التفاصيل ينظر:- -حسين جابر عبد الحميد, الفساد الاقتصادي وآثاره على عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية, أطروحة دكتوراه, جامعة بغداد- كلية الإدارة والاقتصاد, 2008, ص216.

[41] - المصدر السابق نفسه, ص229.

10- مشكلة سوء إدارة المشاريع الزراعية :

الخطأ الذي يرتكبه الجهاز الإداري في تعيين الموظفين في ألاماكن غير المناسبة مع ضعف المحاسبة والمساءلة وعدم فرض العقوبات الرادعة اتجاه أولئك المسيئين لحقوق المجتمع ومن جانب آخر فان بعض الموظفين الذين يفتقدون الوعي الاجتماعي [42]حيث يتم اختيارهم في معظم الحالات بدون الأخذ بنظر الاعتبار إلى معايير الكفاءة العلمية والإدارية والخبرة والنزاهة وحسن السلوك بل كانت تعين على أسس الانتماء السياسي والمحسوبية مما أدى إلى نتائج عكسية والحق الفشل في أداء تلك المشاريع.

11-مشكلة ضعف أجهزة الرقابة والتفتيش [43]

ان التحدي الذي يواجه ضعف أجهزة المتابعة المركزية في رصد وتشخيص السلبيات في كوادر تلك المشاريع ساعد على انتشار حالات الانفلات وضعف الأداء الوظيفي بدون الخشية من رادع أو رقيب .

12- مشكلة الإدارة الحكومية لمشاريع الري والبزل

مشاريع الري والبزل التي تم إنجازها ظهر واضحا العجز عن إدامتها وإصلاح ما تلف منها[44] إن المشاريع الاروائية تعتمد على شبكات الري والبزل بمستوياتها الرئيسية والفرعية والحقلية وما تشتمله من نواظم وبوابات ومحطات ضخ تحتاج إلى صيانة دورية مبرمجة إلا إن غالبية إدارات المشاريع أهملت هذا الجانب أدى إلى تعطيل قنوات الري والبزل وتوقف محطات الضخ ذلك بصورة جزئية أو كاملة ولفترات طويلة مما ينعكس سلبا على إنتاجية المشاريع

13-مشكلة انتشار الفقر والجهل ونقص المعرفة [45].

أدى ذالك الى التدهور الحاصل في الزراعة العراقية وإلى سوء إدارة الإنسان للموارد الزراعية بصورة عامة والموارد الأرضية بصورة خاصة. فضلا عن الممارسات البشرية الاستنزافية وغير المدروسة مثل إزالة الغطاء النباتي عن طريق التحطيب وقطع وحرق الأشجار والرعي الجائر والتوسع العمراني غير المدروس على حساب الأراضي الزراعية الخصبة . وسوء استخدام المكننة الزراعية والاستخدام العشوائي للأسمدة والمبيدات الكيماوية وما ينتج عنه من تلوث التربة والمياه . فضلا عن سوء إدارة الثروة الحيوانية والتطبيقات الخاطئة في الرعي والسحب الجائر للمياه الجوفية وحفر الآبار الجوفية لسقاية المواشي في المناطق الجافة والخ [46].

---

[42] - د.عبد الواحد مشعل قسم الاجتماع /كلية الآداب /جامعة بغداد التداعيات الاجتماعية للفساد الإداري والمالي على الدولة والمجتمع رؤية تحليلية لحالة العراق , بحث في الموقع الالكتروني www.nazaha.iq/search_web ص6

[43] - ساهر عبد الكاظم مهدي الفساد الإداري أسبابه وأثاره واهم أساليب المعالجة دائرة المفتش العام, بحث في الموقع الالكتروني www.hrdiscussion.com ص8

[44] - د. عادل عباس الشيخلي أراء في المشاكل والتنمية الزراعية في العراق بحث في الموقع الالكتروني .com www.forums.b99

[45] - ساهر عبد الكاظم مهدي الفساد الإداري أسبابه وأثاره واهم أساليب المعالجة دائرة المفتش العام مصدر سابق ص8

[46] - المنظمة العربية للتنمية دراسة مشاكل ومعوقات رفع كفاءة استخدام الأراضي في الدول العربية. جمهورية السودان . الخرطوم. ديسمبر (ك1) 2007 ص 22

14-مشكلة محدودية وسائل التخزين الحديثة .

تعاني الكثير من منتجات الفواكه والخضر والألبان واللحوم بشكل خاص من مشكلة محدودية وسائل التخزين الحديثة و تخزين المنتج من الأمور الداخلة في السياسة الزراعية و الأمن الغذائي على مستوى البلد اذ تعتبر عملية التخزين أمراً ضرورياً خاصة للمحاصيل التي تحصد في فترة زمنية قصيرة نظرا لسرعة تلفها . [47].

15-مشكلة الاستيراد للمنتجات الزراعية

حيث يجري سد العجز بالاستيراد. اذ بلغت قيمة الاستيراد للقطاع الخاص لسنة 2002 الضرورية وبالعملة الصعبة مما اضعف الاقتصاد العراقي [49] . من الرسم البياني (2) نلاحظ الانحدار الشديد في انتاج لحوم الدواجن نتيجة ارتفاع تكاليف الانتاج وخصوصا" الاعلاف ، وعدم القدرة على المنافسة بسبب إغراق السوق بمنتجات رخيصة وفقدان حلقات مهمة من العملية الإنتاجية ، إما الثروة السمكية فان التدهور المرحلي واضح و الارتفاع النسبي في إنتاج لحوم الأسماك فمرده إلى كثرة التجاوزات الحاصلة بإنشاء بحيرات وأحواض غير مجازة لتربية الأسماك في مختلف إنحاء البلاد ،إما اللحوم الحمراء فهي ليست أحسن حظا من اللحوم البيضاء فكمية إنتاجها بقيت على مستواها دون إي تطور وقد تدهور إعداد الحيوانات المزرعية وتدهور محطات تربية الأبقار والأغنام بشكل مستمر .

الرسم البياني (2) لتطور إنتاج اللحوم البيضاء والحمراء

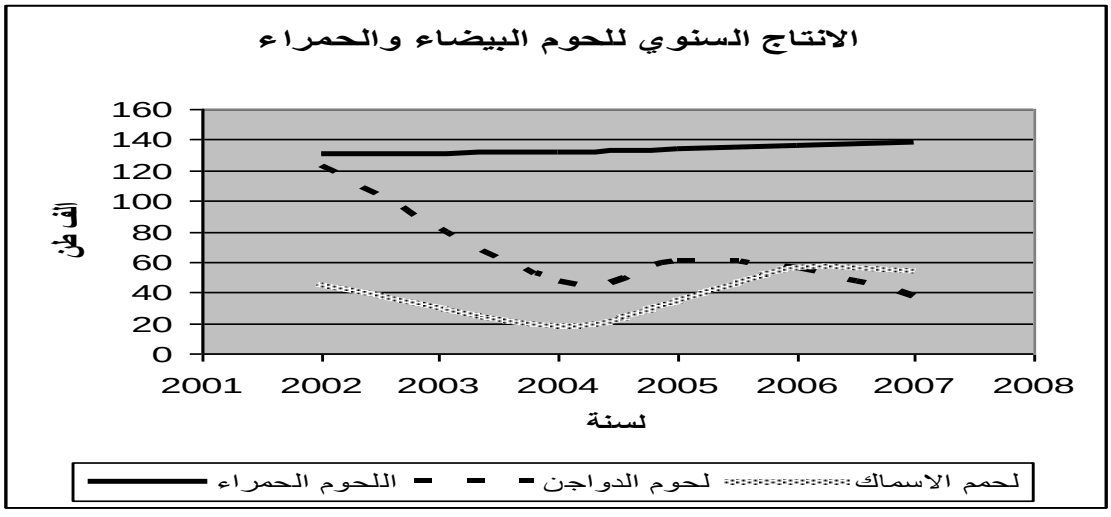

المصدر الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات

[47] - محمد كامل ريحان وسيد نميري نحو استراتيجيه للتنمية الزراعية في الوطن العربي مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية العدد الثاني المجلد التاسع نيسان ص 118

[49] - مجذاب بدر العناد، إصلاحات التنمية الاقتصادية في العراق وأثرها في تحديد سمات الاقتصاد العراقي بعد الحرب، مجلة النفط والتنمية، (العدد الرابع، تموز آب، 1989)، ص41.

ومن خلال البيانات في الجدول (7) الذي يوضح العجز الكبير في الميزان التجاري الغذائي للعراق واتساع الفجوة الغذائية فيه , حيث يلاحظ ان هناك فجوة كبيرة بين الصادرات والواردات ألزراعية فبينما بلغ متوسط قيمة الصادرات والواردات الزراعية اكثر من الصادرات الكلية للبلد,

حيث بلغ متوسط مساهمة الصادرات الزراعية (5,2%) من مجمل الصادرات الكلية للفترة (1998-2002) , وتقلصت المساهمة النسبية للسنوات اللاحقة لتصبح (3.9, 2.7 , 2.6, 2.6) للسنوات (2004-2005-2006-2007) على ألتوالي وهذا يدل على ان تلك المؤشرات هي سلبية تسترعي مراجعة جدية للواقع الزراعي لكي يساهم في تامين متطلبات الاكتفاء الذاتي للبلد من المواد الغذائية الاساسية , هذا بالإضافة الى اعتماد البلد على استيراد اغلب متطلباته الغذائية من الخارج مما يؤكد هشاشة القطاع الزراعي في العراق فأسعار المواد الغذائية في ارتفاع مستمر على المستوى العالمي , وهذا يعبر عن زيادة فاتورة الغذاء عام بعد عام على حساب القطاعات الاخرى في البلد , وكذالك فان العائدات النفطية التي يتم الاعتماد عليها في توفير الغذاء هي معرضة للتقلبات هذا بالإضافة ان الثروة النفطية هي ثروة ناضبة ليمكن الاعتماد عليها مستقبلا لذالك نلاحظ تزايد بحوث بدائل الطاقة عالميا , وتذبذب الاسعار وأسباب اخرى كلها تؤكد ان استمرار الوضع الحالي سيؤدي الى العديد من النتائج والمخاطر والسلبيات على امن البلد الغذائي والاقتصادي والاجتماعي

الجدول (7) جدول العجز الكبير في الميزان التجاري الغذائي للعراق واتساع الفجوة الغذائية فيه ,

الفترة	الواردات الكلية	الواردات الزراعية	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية
(1998-2002) (متوسط)	1941.6	1553.7	9705	7.0
2004	20279.8	1720	17810	7.0
2005	27345	1881.8	25885.7	7.0
2006	2622.1	1807.2	30528	8.2
2007	29020	1997.1	36400	9.8

المصدر المنظمة العربية للتنمية الزراعية . الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية . المجلد 28 والمجلد 26 الجداول (122- 124 - 124 - 204 - 205)

إن الواقع المتردي للقطاع الزراعي انعكس بشكل خطير على الأمن الغذائي العراقي فبينما كانت نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء من أصل زراعي محلي في عام (1970) حوالي (75%) بالنسبة للحبوب الأساسية وأكثر من (90%) بالنسبة للخضروات والفواكه واللحوم الحمراء والبيضاء والبيض . لكن هذه النسب تدهورت بشكل كبير حتى بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي اقل من (30%) عام 2008 . في حين إن معظم الاحتياجات الغذائية يتم استيرادها من خارج القطر وهذا الأمر يشمل السلع الأساسية مثل القمح .فقد كان استيراد العراق من القمح اقل من نصف مليون طن عام 1970 وباتت في السنوات الأخيرة بحدود (3.5) مليون طن أي بزيادة كمية تراكمية قدرها سبع مرات وتكلف ميزانية الدولة أكثر من مليارين دولار سنويا إضافة إلى استيراد العراق من الشعير والذرة والأعلاف وباقي المواد الغذائية النباتية والحيوانية والبيانات الرسمية الصادرة عن وزارة التخطيط تشير إن القطاع الزراعي كان ينمو نمو سالب وطيلة الخمسة عشر سنة سابقة لعام 2005 (50) وزادت الفجوة الغذائية للفترة بين عامي (1995-2004) حوالي (20.93) (51)

(50) - جميل. محمد. واقع الزراعة والأمن الغذائي .رؤية مستقبلية للتنمية الزراعية المستدامة . ورقة مقدمة إلى المنتدى الاقتصادي الوطني بغداد 2009 ص4

(51) - الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية .العدد.25. 2005. ص88

16-مشكلة الاستثمار في القطاع الزراعي في العراق

ترجع هذه المشكلة إلى عدم كفاية البنى الارتكازية التي تمهد الطريق للاستثمار في هذا القطاع ، وكذلك عدم وجود قاعدة تفصيلية وافية من المعلومات اللازمة للمستثمرين ورجال الإعمال لتحديد فرص الاستثمار الملائمة والتي تعد الخطوة الأولى في سبيل تدفق الاستثمار إلى القطاع الزراعي(52).

المبحث الثاني :- مستلزمات تحقيق تطور القطاع الزراعي في العراق

1- تطوير دور المؤسسات المتخصصة بالإقراض والتمويل الزراعي .

وذلك بتعزيز سياسة الإقراض الزراعي الحكومي ، وتسهيل إجراءات الإقراض ، وتشجيع القطاع الخاص بالدخول في هذا المجال ودعمه من خلال دعم المصارف والبنوك الخاصة وتطوير وتوسيع نشاطها في تقديم القروض للمنتجين والمشاريع الاستثمارية الزراعية والعمل على تهيئة المناخ لقيامها بالدور الرئيس في هذا المجال وتقليص دور الدولة تدريجيا(53) .

2-الاحتفاظ بمخزون كافي من الغذاء :

قد يصل ارتفاع الأسعار العالمية إلى مستويات غير مسبوقة ، وهذا الارتفاع الكبير في أسعار الغذاء المستورد يمثل مشكلة خطيرة للقطاع الزراعي للدول منخفضة الدخل والمستوردة للغذاء ومنها العراق[54] ، وعليه فان سياسة الاحتفاظ بمخزون إستراتيجي ومخزون للطوارئ [*] له أهمية كبيرة في تحقيق الأمن الغذائي العراقي والمحافظة عليه, فضلا عن دوره في توفير السلع الغذائية والمحافظة على أسعارها في ظل التغيرات العالمية المفاجئة لأسعار السلع والمنتجات الزراعية المستوردة [55], لذا ينبغي العمل على بناء مخزون استراتيجي على المستوى الوطني لأهم السلع والمنتجات الغذائية العراقية ولاسيما منتجات الحبوب, بما يساعد على تمكين المواطن العراقي من الحصول على الغذاء بشكل دائم وفي مختلف الظروف والأحوال, وان يكون هذا المخزون الاستراتيجي يكفي لإشباع حاجة الطلب المحلي لمدة سنة واحدة على الأقل .

---

(52) - المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة تنسيق السياسات الزراعية العربية لتعزيز مقومات التكامل الزراعي العربي ، الخرطوم ، ك1 2001 ، ص154.

(53) - المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، حلقة العمل التدريبية حول دعم الدول العربية في مجال الانضمام الى منظمة التجارة العالمية وتقييم اثارها على الزراعة العربية ، الخرطوم ، ت2 2005 ، ص125.

(54) - المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة الاثار المتوقعة لتحرير التجارة الزراعية الدولية على الزراعة العربية ، الخرطوم ، اذار ، 1994 ، ص263.

(*)- يقصد بالمخزون الاستراتيجي من الغذاء ما يلزم خزنه من الغذاء المنتج محليا او المستورد لمواجهة الطلب المحلي خلال مدة زمنية مستقبلية. للمزيد من التفاصيل ينظر :
- د. عبد الغفور ابراهيم احمد ، دور المخزون الاستراتيجي للقمح في توفير متطلبات الامن الغذائي للعراق ، بغداد ، 2002 ، ص6
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، بدائل اقامة نظام اقليمي عربي لمخزون طوارئ من الحبوب ، الخرطوم ، آب 1993 ، ص7.

(55) - المنظمة العربية للتنمية الزراعية, تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي, الخرطوم, جمهورية السودان, كانون الثاني, 2009, ص24.

3-تطوير التدريب وإعادة التأهيل :

يعد رفع مستوى المعرفة والمهارة للعاملين في القطاع الزراعي ، وتطوير قدراتهم على استخدام الوسائل والأساليب الفنية الحديثة في الزراعة من العوامل الرئيسة التي يعتمد عليها في إحراز تقدم جوهري في الأداء الزراعي بصفة عامة وبالتالي النهوض بالقطاع الزراعي ، عن طريق التكنولوجيا والاتصالات التي تتطلب التدريب المستمر ، لمواكبة التطورات العالمية في مجال الانتاج والتجارة الزراعية[56] .

4-مواجهة المتغيرات البيئية :

أضحى موضوع البيئة وضرورة الحفاظ عليها من التدهور والتلوث من القضايا المهمة التي تشغل اهتمام مختلف دول العالم ، وتؤثر المشاكل البيئية على حجم ونوعية الموارد الزراعية وبالتالي تحد من قدرتها الإنتاجية. وتنجم تلك المشاكل عن أسباب طبيعية أو تكون من صنع الإنسان أو من كليهما معا . والمشكلات البيئية التي تواجه التنمية الزراعية في اغلب الدول العربية ومنها العراق تكاد تمس الموارد الطبيعية جميعها ، الأرض والمياه والمراعي والثروة الحيوانية والغابات . ويحدث أحيانا ترابط وثيق بين تلوث المياه وتلوث التربة[57] . وفي العراق تبرز مشكلة تدهور نوعية التربة نتيجة التملح ، ومعالجة هذه المشكلة تدور حول شبكات الصرف وترشيد استخدام مياه الري ، وكذلك تواجه العراق مشكلة تدهور نوعية مياه الري وقطع أشجار الغابات وتدهور المراعي ومشكلة التصحر

5-التحديث التقني المتطور :

في ظل الظروف الحالية والمتوقعة للزراعة في معظم دول المنطقة ومنها العراق بلغ استغلال الموارد الزراعية الرئيسة ولاسيما الأرض والمياه حدودا ضيقة ، وأصبحت ندرة هذه الموارد من أهم القيود على التوسع في الإنتاج الزراعي والتنمية الزراعية بصفة عامة ، فأصبح التطوير التقني هو السبيل الرئيس وربما الوحيد في بعض الدول لأية تنمية زراعية أو توسعات إنتاجية مستهدفة بالاعتماد على ما يتيحه البحث العلمي والتطبيقي الزراعي والتطوير التقني وان كان ذلك مرتبطاً ببعض العوامل في مقدمتها كل من الكلفة أو ثمن التقانة وإمكانية بلوغ المناسب منها [58].

6-تطوير نظم التسويق الزراعي :

تمثل نظم التسويق غير الكفؤة أو غيابها في العراق عائقاً أساسيا لزيادة الإنتاج وتنمية الصادرات وتحقيق التنمية الزراعية. ، فبدون تسويق محلي متطور كأساس للتجارة الداخلية والخارجية يصعب تنمية الصادرات بكفاءة ولاسيما فيما يتعلق بالإنتاج وفقا لرغبة المستهلك للكميات المطلوبة ، والالتزام بالجودة والنوعية والتوقيت في الإرساليات ، واكتساب المرونة في التمكن من اقتناص الفرص التسويقية في الأسواق العالمية ، ومواكبة

---

(56) - د. زهير مبارك عبد الله ، دور القطاعين العام والخاص في رفع كفاءة التجارة الزراعية العربية ، دراسة مقدمة الى ورشة العمل الاقليمية حول تحسين كفاءة التجارة الزراعية العربية في ظل قيام منظمة التجارة العالمية المقامة في الدوحة (5 – 7 / 12 /2005) ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، 2005 ، ص13.

(57) - المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة الاثار المتبادلة بين البيئة والتنمية الزراعية العربية ، الخرطوم ، 1994 ، ص47.

(58) - المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، اثار تحرير التجارة الدولية في اطار منظمة التجارة العالمية على الزراعة العربية ، ، الخرطوم ، 1998 ، ص111-119.

المزيج التسويقي للاحتياجات الخارجية ، وزيادة المقدرة على امتصاص وتقليل أثار الصدمات والتقلبات الخارجية [59]،

7-تطوير المورد المائي وتفعيل سبل تنميته والمحافظة عليه

يجب التأكيد على تحقيق الأمن المائي العراقي باعتباره الوسيلة الفعالة في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، ولتحقيق ذلك ينبغي التعاون بين وزارة الزراعة العراقية ووزارة الموارد المائية العراقية في أعداد السياسات والاستراتيجيات لتنمية موارد المياه السطحية والجوفية وحمايتها من التلوث, والتوسع في استخدام المياه غير التقليدية في الزراعة، ورفع كفاءة استخدام مياه الري والعائد منها, كما يتطلب الأمر حل مشكلات المياه مع دول المنبع والجوار للحفاظ على حقوق العراق المكتسبة في مياه الأنهار المشتركة مع الدول المتشاطئة, وتثبيت هذه الحقوق وفق القوانين الدولية التي تعطي حقوقا للدول المتشاطئة ودول المنبع ودول المجرى ودول المصب [60] , فضلا عن ذلك ينبغي الاهتمام بالمياه المتاحة وحمايتها وترشيد استهلاكها من خلال أتباع الخطوات الآتية [61]:

1-استخدام أساليب الري الحديثة (مثل الرش والتنقيط) بدلا من أسلوب الري التقليدي الذي يؤدي إلى انجراف التربة وتملحها وهدر المياه.

2-التوسع في عمليات بناء السدود والخزانات السطحية من اجل استغلال اكبر قدر ممكن من المياه السطحية ومياه الأمطار.

3- الاستفادة القصوى من المياه الجوفية باستغلالها استغلالا امثل وتنظيم استثمارها وتجنب هدرها.

4-أعادة تأهيل وإنشاء المشاريع الاروائية والبزل ووضع الخطط اللازمة لذلك، والتأكد من صلاحية شبكات الصرف الصحي، ومعالجة التسربات إلى مجاري المياه وانسداد القنوات بالأعشاب الضارة.

8-زيادة الاهتمام بالمنظومة البحثية الزراعية,

العمل على زيادة المخصصات المالية لها, فضلا عن الاهتمام بجودة مخرجات البحث العلمي, حيث أشار تقرير البنك الدولي الأخير الصادر في مارس 2008 إلى أن العائد الاقتصادي من كل دولار منفق على البحث العلمي بأمريكا في الزراعة يبلغ نحو (42%), مما يعني أن كل دولار منفق على البحث العلمي في الزراعة يكون صافي عائده (42 سنتا) [62].

---

[59] - المنظمة العربية الزراعية ، تحسين كفاءة التجارة الزراعية العربية في ظل قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنظمة التجارة العالمية، الدوحة – قطر، 2006.، ص5 .

[60] - عبد الصاحب العلوان, مقترحات بشأن الإصلاح الاقتصادي وتطوير القطاع الزراعي, بحث منشور على الانترنت على الرابط التالي: http://www.alsabaah.com

[61] - فاضل جواد دهش, الآثار المحتملة لانضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية في القطاع الزراعي, مصدر سبق ذكره 2008, ص233.

[62] - المنظمة العربية للتنمية الزراعية, ورشة العمل الإقليمية حول أزمة الغذاء العالمية وأثرها على الأمن الغذائي العربي, الجمهورية التونسية, 11-13 نوفمبر (تشرين ثاني) 2008,, ص264.

9-تطوير الريف والبنى التحتية:-

ويتم ذلك من خلال العمل على تنمية الريف وإعطائه الأهمية الكافية شانه شان المدينة, فضلا عن توفير الخدمات اللازمة والضرورية للمزارعين وتوفير الوعي الإرشادي بين المزارعين من خلال الوسائل الإعلامية المختلفة. ومن جهة أخرى ينبغي العمل على إقامة مشاريع البنى التحتية وإعادة تأهيل المشاريع المقامة سابقا كمشاريع الري والبزل, وضرورة وضع الخطط اللازمة لذلك [63], فضلا عن توفير خدمات الماء والكهرباء والمجاري والصحة والتعليم و...الخ, كذلك الاهتمام بتوفير طرق معبدة وآمنة بين مناطق الإنتاج الزراعي ومناطق الاستهلاك أو التصدير, في حالة وجود سلع زراعية تصدر للخارج, كما تساعد هذه الطرق في سهولة إيصال المدخلات الزراعية من أسمدة وبذور ومبيدات من مناطق إنتاجها البعيدة إلى المنتج الزراعي.

10- سياسة سعريه تدعم سعر المنتج :

العمل على أتباع سياسة سعريه تعمل على دعم سعر المنتج وتجعله يقارب الأسعار العالمية لتحفيز الفلاحين والمزارعين على الاستثمار وزيادة الإنتاج الزراعي ولاسيما للمحاصيل الإستراتيجية التي تدخل في صلب الأمن الغذائي للفرد [64].

11- **التخطيط :**

وهو الأساس العلمي للنهوض الاقتصادي والاجتماعي للبلدان المتخلفة وتنظيم عملية التنمية الاقتصادية بغية رفع مستوى الرفاهية في المجتمع . وتزداد أهمية التخطيط الاقتصادي في الظروف الغير الاعتيادية كونه النشاط الواعي للمجتمع في تحديد معدلات النمو ونسبها للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة للمجتمع [65]. والتخطيط قطب الرحى لأي عملية تنموية والتخطيط السليم هو سر التقدم والازدهار التي تتمتع به مجموعة الدول المتقدمة . عند اعتماد خطة تنموية للقطاع الزراعي ضمن خطة تنموية كبرى لوطننا لابد من اعتماد مبدأين:

1- يجب الأخذ بنظر الاعتبار المعايير الاقتصادية والسكانية والبيئية والسياسية والاجتماعية عند وضع خطط للتنمية الزراعية لأرتبط هذه المعايير برابطة عضوية بالقطاع الزراعي كتنمية الريف العراقي وخلق فرص عمل فيه لمكافحة البطالة ولمعالجة ظاهرة هجرة الأيدي العاملة إلى المدن ومعالجة ظواهر التصحر والجفاف وتوعية ورعاية النشء الريفي وغيرها .

2- تأسيس جهاز تخطيطي وطني ومتفرغ من الكوادر الاختصاصية في كافة المجالات والاستفادة من كوادر وزارة التخطيط العراقية والجهاز المركزي للإحصاء والاختصاصين في الوزارات ذات العلاقة

---

(63) - ثائر محمود رشيد العاني, ومحمد علي موسى المعموري, إشكالية الأمن الغذائي في العراق في ظل سياسة الإغراق وعضوية منظمة التجارة العالمية, , مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية, عدد خاص, 23 تشرين الثاني 2005, ص94.

(64) - ثائر محمود رشيد العاني, ومحمد علي موسى المعموري, إشكالية الأمن الغذائي في العراق في ظل سياسة الإغراق وعضوية منظمة التجارة العالمية, مصدر سابق, ص94.

(65) - عبد الحميد عبد الرزاق أسلوب التخطيط الاقتصادي، مجلة تنمية الرافدين الغدد السادس عشر المجلد الثامن مديرية مطبعة الجامعة الموصل 1986 ص 229

(الزراعة،الموارد المالية ،التعليم العالي، المالية) والاستعانة بالكفاءات الأكاديمية في الجامعات العراقية والابتعاد ما أمكن عن الخبراء الأجانب وعن أجنداتهم التي لا تستطيع تقدير خصوصية المعطيات المحلية وتقييم الخطط السابقة من حيث منهجية أهدافها ونسب تنفيذها والانحرافات وأسبابها ومعالجاتها .

12-تعزيز وتفعيل أجهزة السيطرة النوعية

دعم ورفد القطاع الزراعي بالكفاءات العلمية المشهود لها بالنزاهة والإخلاص وتشديد إجراءاتها الرقابية للسيطرة على الاستيرادات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني لمنع تسرب الأوبئة والإمراض النباتية والحيوانية الوافدة من الخارج على إن تتم عمليات الفحص بصورة دقيقة وسريعة وبعيدا عن التعقيد وخصوصا بالنسبة للخضر والفواكه المستوردة لأنها سريعة التلف .

13- الاستفادة من نتائج الدراسات والبحوث

لمراكز البحث العلمي والكليات ذات الاختصاص بالنشاط الزراعي والمؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية التي تتناول في دراستها القطاع الزراعي بالعراق عند وضع سياسة منهجية للتطور الزراعي ومن الأساليب الجديدة في مجال تمويل البحوث الزراعية إلى التمويل الذاتي للمراكز والجهات البحثية بالاعتماد على التعاقد في إجراء البحوث من الجهة المستفيدة من نتائج البحوث الثانوية والأنشطة الموافقة لها [66].

14-التعرف على احدث الوسائل الإنتاجية في مجال الزراعة

التعرف على احدث الوسائل الهندسة والوراثية في مجال إنتاج البذور النباتية المهجنة والسلالات الحيوانية ذات الإنتاجية العالية والمقاومة للآفات والإمراض والمكننة الزراعيـة المتطورة وغيرها في الدول التي سبقتنا الخطى في هذا المضمار عن طريق التواصل وتوفير الدورات العلمية والبحوث للمهتمين بهذا الشأن والاطلاع على المعارض الدولية المختصة بقضايا الزراعة وتبادل الخبرات والايفادات التدريبية والمشاركة بالحلقات الدراسية لانتخاب ما يتلاءم مع بيئتنا بنجاح واعتمادها كعوامل مساعدة على زيادة الإنتاجية وتحسين النوعية وبذلك نكون قد وفرنا عنصري الوقت والإمكانيات المادية التي يتطلبها إجراء البحوث الزراعية المتطورة .

15-الاعتناء بالبسـاتين والنخيل بشكل خاص :

كانت ارض الرافدين تزخر ببساتين النخيل والفواكه المتميزة بجودتها وتنوعها خاصة بساتين النخيل إذ تشير الإحصاءات إلى تناقص إعداد النخيل من 32 مليون شجرة عام 1960 إلى 16.2 مليون في عام 1989 [67] والحمضيات التي كانت منتشرة في وسط وجنوب العراق وكذلك الأعناب والرمان وغيرها والتي كانت تسد حاجة الشعب ويصدر الفائض منها إلى الخارج . إلا إن الحروب والاضطرابات السياسية في العقود السابقة والتوسع الحضري انعكس سلبيا على قطاع البستنة ولمعالجة ذلك يجب إتباع الخطوات التالية :

[66] - محمد سعيد وراق عبد الكريم،بحث تطورات التنمية الزراعية في العراق تقرير قطري سنة 2001

[67] - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي دائرة التخطيط الزراعي خطة تنمية القطاع الزراعي مصدر سابق ص7

1- لهذا أصبح مطلبا ملحا علينا المباشرة بحملة وطنية لزراعة النخيل لاستعادة مكانة العراق بإنتاج التمور الممتازة وبقية أشجار الفاكهة خاصة الحمضيات التي تزرع عادة تحت ظلال أشجار النخيل لمقتضيات البيئة المناخية .

2- إن إهمال الوقاية ومكافحة الإمراض النباتية والحشرات في السنوات الأخيرة أدى إلى هلاك كثير من أشجار الفاكهة والنخيل لذا تطلب وضع برنامج عاجل لمكافحة الإمراض النباتية والحشرات وإعادة تفعيل نشاطات مديرية وقاية المزروعات بتوفير الإمكانيات اللازمة لها من مواد المكافحة والمرشات والطائرات الزراعية وتعزيز كوادرها بالاختصاصيين والعاملين الفنيين مع مراعاة نشر الوعي اللازم في استعمال المبيدات عبر وسائل الإعلام لتجنب الآثار الجانبية (التسمم)

3- يجب إنشاء مشاتل جديدة لإنتاج شتلات الفاكهة تكون سالمة من الأمراض النباتية والفيروسات وتكريس أنظمة وقائية صارمة لمنع إصابتها وإخضاع المشاتل الأهلية لمسح شامل لتشخيص الشتلات المصابة وإتلافها حيث وجد في دراسات سابقة إن معظم المشاتل الأهلية والحكومية (بما فيها الزعفرانية) موبوءة بالفيروسات والأمراض النباتية.

4- إنشاء مختبرات لإنتاج شتلات الحمضيات وفسائل النخيل تعتمد على طريقة الاستنبات النسيجي لنتمكن من الإنتاج بكميات كبيرة وانتخابها من الأصناف الممتازة وخالية من الأمراض و الفايروسات وبكلفة متدنية علما ان بعض دول الخليج أصبحت رائدة في استخدام هذه التقنية بالنسبة لفسائل النخيل .

16-التنمية البشرية الريفية

تعتبر بحد ذاتها هدف محوري للتنمية وتعني نشر الوعي عند المواطنين الريفيين ورفع مستواهم ألمعاشي ومستوى الخدمات المقدمة لهم وهناك خطوات أساسية في سبيل تحقيق هذه التنمية وهي :

1- توعية وتعليم المرأة الريفية والتي تتحمل عبء كبير لمساهمتها بالعملية الزراعية بالإضافة إلى مسئولياتها كربة أسرة لذا تستحق ان نشملها بالمناهج الواعية وعبر مراكز رعاية الأمومة والطفولة وفتح مراكز توعية وتدريب وتعليم المرأة الريفية ومحاولة تشغيل الكوادر النسوية المتعلمة ذوات الأصول الريفية في هذه المراكز لقدرتهن على العطاء في نطاق عملهن بالريف

2- إحياء مشاريع تنمية الصناعات الريفية والحرف التي تم إنشائها في ستينات وسبعينات القرن الماضي ثم تم إهمالها واضمحلالها والتي يجب تفعيلها مرة أخرى لكي تقوم بدورها في تطوير المهارات الفنية في مجال الصناعات الريفية كحياكة البسط والسجاد اليدوي والعباءات وصناعة الحصران والقش والفخاريات وغيرها لدعم دخل العائلة الريفية والحفاظ على تراثنا .

3- إعادة تفعيل برامج محو الأمية في المناطق الريفية ونشر الوعي السياسي والاجتماعي والديني والثقافي عبر مراكز محو الأمية لاقتلاع العادات والموروثات السلبية في المجتمع الريفي وتعريفهم بحقوق المواطنة وواجباتها.

4- إنشاء نوادي ومراكز لتنمية النشأ الريفي وتعزيز مواهبهم الفنية والرياضية والعلمية والحرفية وإيجاد فرص عمل لهم في العطل المدرسية لملأ فراغهم وتحسين وضعهم ألمعاشي .

5- إحياء وتفعيل أنشطة الإرشاد الزراعي والتعاوني على أسس علمية تعزز من إنتاجية الفرد ووحدة الأرض والمياه وفق منهاج متكامل ومتوازن .

17-تنمية الثروة السمكية

وهي مصدر غذائي مهم للبروتين خاصة في المناطق الوسطى والجنوبية بسبب توفر البيئة الصالحة لتكاثرها في مناطق الأنهار و الأهوار والبحيرات إلا ان سياسة تجفيف الأهوار في العهد السابق وشحة مياه الأنهار أدت إلى اضمحلال ثروتنا السمكية وعليه يتطلب منا التسريع في إحياء مناطق الأهوار والتوسع بإنشاء محطات لإنتاج الأصيبعات لتجهيز مزارع تربية الأسماك وتربية الفائض منها في البحيرات (كالرزازة و الحبانية والثرثار) والأنهار و الأهوار والتوسع في صناعة أعلافها . تقع الأهوار في المنطقة الواقعة في الجنوب الشرقي من العراق ما بين نهري دجلة والفرات التي وصفها(كافن يونك) في كتابه العودة إلى الأهوار " إذا أردت الجنة فهي موجودة هناك بين دجلة والفرات ان بين النهرين عالما جميل وأناس طيبين [68] .

18-تنمية الثروة الحيوانية

وخاصة مزارع الدواجن ومحطات تربية الأبقار والأغنام وقد يكون مجديا اعتماد أسلوب الشركات المختلطة لكون الرأسمال الخاص غير جريء في الخوض باستثمارات على نطاق واسع وفيه عنصر المخاطرة وتشجيع المشاريع الخاصة بالتسليف الميسر وتخصيص أراضي لمشاريع الثروة الحيوانية في المناطق الريفية وتوفير الخدمات الضرورية كالماء والكهرباء والوقود والأعلاف والأدوية واللقاحات البيطرية وخدمات إرشادية في مجال الثروة الحيوانية مع ضوابط وتعليمات تحقق نجاح تلك المشاريع وتحفظ المصلحة العامة .

ويتحتم على الجهات ذات العلاقة بالاستعداد لأجراء إحصاء شامل على ثروتنا الحيوانية والمشاريع المنشأة فعلا وتقييم إمكانية تأهيلها ومتطلبات تشغيلها من رؤوس أموال وكوادر والمستلزمات البيطرية لوضع أسس سليمة للتخطيط بالنهوض بالثروة الحيوانية لسد ولو جزئيا حاجة الشعب كما يجب مراعاة الوقاية من الأمراض والأوبئة المنتشرة حاليا في بعض أرجاء العالم كأنفلونزا الطيور والطاعون ألبقري والحمى القلاعي وجنون البقر واتخاذ الإجراءات الصارمة على استيراد المنتجات الحيوانية من الخارج لمنع تسرب هذه الأمراض الخطرة وتفعيل والتوسع في صناعة اللقاحات والأدوية البيطرية في قطرنا.

[68] - مهدي الحسناوي جرائم سياسية تطال الطبيعة ،تجفيف الأهوار كارثة القرن العشرين جريدة الصباح ،بغداد 28 آب 2004 ص4

إن سياسة هذه المؤسسة المقترحة يجب ان تتمحور حول أهداف معينة :

1- تشجيع الاستثمار والتنمية الزراعية بمجالات الإنتاج الزراعي والصناعات الزراعية بأسعار فائدة متدنية وبشروط ميسرة وتشجيعية .

2- محاولة نشر النشاط الاقتصادي في المناطق النائية والمهملة حاليا والنهوض بالحالة الاقتصادية بالريف العراقي .

3- تحفيز حركة الدورة الاقتصادية في الوطن من توظيف الاستثمارات إلى رفد الإنتاج الزراعي إلى تنشيط الأسواق المحلية مع ما يرافقه من إيجاد فرص عمل للقوة العاملة

4- تطوير آلية تداول وسائل الإنتاج بشكل كفوء واقتصادي

5- لما تقدم فإن مثل هذه المؤسسة يجب إن تزاوج بين أسلوب القطاع العام في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية والية القطاع الخاص في تيسير عمليات الإقراض والتسليف والإدارة لذا يكون من الأجدى جعلها مؤسسة مختلطة من القطاع الحكومي والخاص ومما يجدر ذكره في هذا النطاق إن دول السوق الأوربية المشتركة تخصص ما يربو على 50 مليار يوروا سنويا لدعم القطاع الزراعي في بلدانها بالرغم من ارتقاء إنتاجيتهم إلى مستوى متقدم وارتفاع مستوى معيشتهم ويجب علينا إن نبادر بدعم التنمية الريفية بكل ما أوتي لنا من إمكانيات

الاستنتاجات والتوصيات :

اولاً : الاستنتاجات :

1- إن السياسة الزراعية في العراق هدفها بالدرجة الأولى زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج والتي تؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته بشقيه النباتي والحيواني، وإعطاء الأولوية المطلقة لزيادة إنتاج الحنطة، أكثر أهم سلعة في سلة المواطن العراقي الغذائية ألا وهو الخبز، وزيادة إنتاج البروتين الحيواني عن طريق زيادة إنتاج منتجات الدواجن (لحم الدجاج وبيض المائدة) والأسماك والحليب واللحوم الحمراء حقيقا للاكتفاء الذاتي منها قدر المستطاع، بحيث إنه لا يمكن في المرحلة الحالية زيادة الإنتاج لجميع السلع الزراعية وصولا للاكتفاء الذاتي، لذا تهدف هذه السياسة في مرحلتها الأولى تحقيق معدلات نمو في المحاصيل الأساسية والمنتجات الحيوانية لا تقل عن نسبة نمو السكان في العراق البالغة 3.03% بالمائة .

2- إن القطاع الزراعي يعاني من عدم تواز كبيرة وكثير بسبب الإهمال في الماضي وبسبب السياسات الخاطئة، جعلته غير قادر على أداء مهامه، وتتمثل هذه الإختلالات في تراجع إنتاجية عوامل الإنتاج : الأرض والعمل ورأس المال، إضافة إلى انخفاض مستوى الإدارة المز رعية للفلاحين والمزارعين.

3- تدني معدلات غلة وحدة المساحة المزروعة أسبابة تدهور خصوبة الأراضي بسبب التملح والتغدق والتعرية وتراجع إنتاجية الحيوان المزرعي وتخلف طرق تربية الحيوان .

4- تراجع كفاءة استخدام مياه الري بسبب الهدر في الاستخدام , وتردي نوعية المنتجات الزراعية مقارنة بالمنتجات نفسها من الدول الأخرى .وبذالك أصبح الاقتصاد العراقي يعتمد على الاستيراد في توفير قسم كبير من السلع الغذائية والمواد الأولية من أصل زراعي لذالك أصبح بسبب ذلك اقتصادا استهلاكيا بدرجة كبيرة.

5- إن الوضع الحالي يؤكد على ضرورة مضاعفة الجهود المحلية وعدم الاتكال بشكل كلي على الإمدادات آو الخطط التي تعتمد على العنصر الخارجي مع وضع موازنة بين الاثنين يمكن فيها من تعبئة الجهود المحلية وإشراك المكون المحلي في تأييد الأمن الغذائي

6- موجود تباطؤ كبير في التقدم العلمي والتكنولوجي، إذ إن التكنولوجيا المستخدمة هي تكنولوجيا بعيدة عن المستويات المتقدمة في البلدان المتقدمة.

ثانياً : التوصيات :

1- إعادة صياغة الإستراتيجية الزراعية العراقية بما يضمن تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة (عمالة, ارض, مياه, مراعي,...الخ).

2- الاهتمام بالعامل التكنولوجي الذي يؤدي الدور الرئيس في زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته, ولاسيما المحاصيل الغذائية الرئيسة كالحبوب والزيوت .

3- تامين وتطوير قنوات الري والاهتمام بالأسمدة والبذور والمبيدات

4-ضرورة انهاء عمليات الفساد الاداري والمالي في جميع المؤسسات الحكومية من خلال عمليات رقابة شديدة وإنهاء حالة الارتزاق الوظيفي التي تعد من المظاهر السائدة على مستوى البلد

المصادر

1- الداهري، عبدالوهاب – اسس ومباديء الاقتصاد الزراعي/ سنة 1975

2- الداهري، عبدالوهاب- التنمية الزراعية واثرها في تنمية المجتمع الريفي/ مجلة الثورة الزراعية/ السنة الرابعة، العدد40/ 1977

3- تقرير التنمية البشرية 2000، بغداد، 2003،

4- بلاسم جميل خلف, استشراف مستقبل البطاقة التموينية في العراق في ظل أزمة الغذاء العالمية, ندوة وزارة التجارة, حزيران 2008.

5- المصدر السابق نفسه.

6- فاضل جواد دهش, الآثار المحتملة لانضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية في القطاع الزراعي, أطروحة دكتوراه , كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة بغداد, حزيران 2008.

7- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، السياسات الزراعية العربية في عقد التسعينات (جمهورية العراق) ، الخرطوم ، ت^{2} 2001 ،

8- سامر سعيد، تخلف الزراعة في العراق وتدهورها ليس بسبب الحصار الاقتصادي وحده، مجلة النهج (العدد 57، شتاء 2000) دمشق، .

9- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، السياسات الزراعية العربية في عقد التسعينات (جمهورية العراق) ، الخرطوم ، ت^{2} 2001 .

10- د. باسم محمد علي ، و د. عبد الحسين نوري الحكيم ، التقرير القطري لأوضاع الأمن الغذائي العراقي لعام1997 ، وزارة الزراعة ، بغداد ، آذار1998 ، .

11- د. منذر خدام ، الامن المائي العربي – الدوافع والتحديات ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، شباط 2001.

12- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، السياسات الزراعية العربية في عقد التسعينات (جمهورية العراق) ، مصدر سابق .

13- UN Statistical Year book , New York 1994 .

14- احمد عمر الراوي, مشكلات المياه مشكلات المياه بالعراق في ظل السياسة المائية التركية وتأثيرها في الأمن الغذائي، أطروحة دكتوراه, جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، 1999.

15- مرزوق، د. عاطف لافي ،اشكاليات التحول الاقتصادي في العراق مبادئ هادية في الاقتصاد السياسي ،مركز العراق للدراسات ،سلسلة كتب يصدرها مركز العراق للدراسات (العدد16)،بغداد2007

16- فاضل جواد دهش, الآثار المحتملة لانضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية في القطاع الزراعي, مصدر سابق,

17- فاضل جواد دهش, دور تقانة الإنتاج الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في العراق في ظل تحديات العولمة, رسالة ماجستير, كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة بغداد, 2003 .

18- المنظمة العربية للتنمية الزراعية, السياسات الزراعية العربية, الجزء الحادي عشر, السياسة الزراعية للجمهورية العراقية, الخرطوم, نوفمبر (تشرين الثاني) 1983,.

19 - تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 1997 (FAO) على موقعwww.fao.org

20 - المنظمة العربية للتنمية الزراعية. توثيق السياسات الزراعية في عقد السبعينات في العراق بغداد كانون الثاني 2000 ص.

21- المنظمة العربية للتنمية الزراعية, دراسة مشاكل ومعوقات رفع كفاءة استخدام الأراضي في البلدان العربية, جمهورية السودان, الخرطوم, ديسمبر (كانون أول) 2007.

22- جليل سباهي العايدي في مقالته حروب المياه بدلا من النفط ،مجلة الزراعة العراقية .

23- عبد الغفور ابراهيم احمد نظرة اقتصادية لمشكلة الغذاء في العراق دار زهران للنشر والتوزيع عمان الاردن 2008

24- الجبوري، بدر ، دراسة الموارد المائية في العراق، كوبنهاكن 2008م

25- بلاسم جميل خلف, دور القروض الزراعية في تمويل المشروعات الزراعية الصغيرة في العراق, بحث مقدم إلى الندوة العلمية المتخصصة التي عقدتها جامعة النهرين, كانون أول 2008.

26- المصدر السابق نفسه .

27- طلعت إبراهيم الأعرج، التلوث الهوائي والبيئة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة1999 .

28- بلاسم جميل خلف . ظاهرة التلوث البيئي في العراق وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي . بحث منشور ضمن وقائع المؤتمر العلمي الثالث لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي مع مركز بحوث السوق . حماية المستهلك 2010/3/17

29- تقرير عن "الأراضي والتصحر" منشور على موقع. www.environment.gov

30- تقرير منشور على موقع ,www.news.bbc.co.uk شريف حمودة " الموت في العراق يلعب دور البطولة"على موقع.www.islamonline.net المصدر :منتديات البارود

31- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي دائرة التخطيط الزراعي خطة تنمية القطاع الزراعي إعداد اللجنة الفنية لخطة التنمية الوطنية 2010-2014 في القطاع الزراعي بغداد 29 آب 2009

32- أكبر عمر محي الدين الجباري إمكانية انضمام العراق الجديد إلى السوق الخليجية المشتركة ((الإمكانيات والمعوقات)) رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد في الأكاديمية العربية في الدنمارك2010م

33 نفس المصدر السابق .

34- World Food Program , Food Security And Vulnerability In Iraq , 12 May 2006 .

35-UNHCR Briefing Notes , Press Briefing , Geneva , 20 March 2007 .

36-UNICEF , At Aglance : Iraq , The Big Picture , 12 May 2006 .

37- عباس علي العامري, مستقبل الاستثمارات الأجنبية في العراق, وهو متاح على الانترنت على الرابط التالي:- http://www.alsabaah.com

38- عثمان سعد محمد ، الأسس النظرية للتطبيق الاشتراكي في العراق .1990 /

39- د. عادل محبوب , تقييم التجربة التخطيطية 1951 / 1968 ، وزارة التخطيط ، هيئة إعداد الخطط والنماذج التخطيطية،1976

40- زينة عبد الحسن راهي . دور التقانة في التنمية الزراعية في الوطن العربي ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية / الجامعة المستنصرية 2006 /

(*) وهو مؤشر وضع من قبل منظمة الشفافية الدولية, ابتكره عام 1995 (يوهان غراف) بتكليف من منظمة الشفافية الدولية, والذي يقيس درجة الفساد في دول العالم, ويتكون من (10) نقاط تتدرج من الصفر (فساد مرتفع- مستشري) إلى (10) غياب الفساد, ويتم ترتيب دول العالم وفقا لنتائج هذا المؤشر وينشر سنوياً. للمزيد من التفاصيل ينظر:- -حسين جابر عبد الحميد, الفساد الاقتصادي وآثاره على عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية, أطروحة دكتوراه, جامعة بغداد- كلية الإدارة والاقتصاد, 2008,

41- المصدر السابق نفسه .

42- د.عبد الواحد مشعل قسم الاجتماع /كلية الآداب /جامعة بغداد التداعيات الاجتماعية للفساد الإداري والمالي على الدولة والمجتمع رؤية تحليلية لحالة العراق , بحث في الموقع الالكتروني www.nazaha.iq/search_web

43- ساهر عبد الكاظم مهدي الفساد الإداري أسبابه وأثاره واهم أساليب المعالجة دائرة المفتش العام, بحث في الموقع الالكتروني www.hrdiscussion.com

44- د. عادل عباس الشيخلي أراء فـــي المشاكل والتنميــة الزراعية في العراق بحث في الموقع الالكتروني www.forums.b99.com

45- ساهر عبد الكاظم مهدي الفساد الإداري أسبابه وأثاره واهم أساليب المعالجة دائرة المفتش العام مصدر سابق

46 - المنظمة العربية للتنمية دراسة مشاكل ومعوقات رفع كفاءة استخدام الأراضي في الدول العربية. جمهورية السودان . الخرطوم. ديسمبر (ك1) 2007 ص 22

47- محمد كامل ريحان وسيد نميري نحو استراتيجييه للتنمية الزراعية في الوطن العربي مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية العدد الثاني المجلد التاسع نيسان ص 118

48- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي دائرة التخطيط الزراعي خطة تنمية القطاع الزراعي مصدر سابق ص 13

49- مجذاب بدر العناد، إصلاحات التنمية الاقتصادية في العراق وأثرها في تحديد سمات الاقتصاد العراقي بعد الحرب، مجلة النفط والتنمية، (العدد الرابع، تموز آب، 1989)، ص41.

50 - جميل. محمد. واقع الزراعة والأمن الغذائي .رؤية مستقبلية للتنمية الزراعية المستدامة . ورقة مقدمة إلى المنتدى الاقتصادي الوطني بغداد 2009

51- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية .العدد.25. 2005.

52- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة تنسيق السياسات الزراعية العربية لتعزيز مقومات التكامل الزراعي العربي ، الخرطوم ، ك1 2001.

53- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، حلقة العمل التدريبية حول دعم الدول العربية في مجال الانضمام الى منظمة التجارة العالمية وتقـييم اثارها عـلى الزراعة العربية ، الخرطوم ، ت2 2005.

54- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة الاثار المتوقعة لتحرير التجارة الزراعية الدولية على الزراعة العربية ، الخرطوم ، اذار ، 1994 .

(*) يقصد بالمخزون الاستراتيجي من الغذاء ما يلزم خزنه من الغذاء المنتج محليا او المستورد لمواجهة الطلب المحلي خلال مدة زمنية مستقبلية. للمزيد من التفاصيل ينظر :

- د. عبد الغفور ابراهيم احمد ، دور المخزون الاستراتيجي للقمح في توفير متطلبات الامن الغذائي للعراق ، بغداد ، 2002

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، بدائل اقامة نظام اقليمي عربي لمخزون طوارئ من الحبوب ، الخرطوم ، آب 1993

55- المنظمة العربية للتنمية الزراعية, تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي, الخرطوم, جمهورية السودان, كانون الثاني, 2009.

56- د. زهير مبارك عبد الله ، دور القطاعين العام والخاص في رفع كفاءة التجارة الزراعية العربية ، دراسة مقدمة الى ورشة العمل الاقليمية حول تحـــسين كـفاءة التـــجارة الزراعية العربيـة في ظل قـيام منـظمة التجارة العـــالمية المقامة في الدوحـــة (5 – 7 / 12 /2005) ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، 2005.

57- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة الاثار المتبادلة بين البيئة والتنمية الزراعية العربية ، الخرطوم ، 1994.

58- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، اثار تحرير التجارة الدولية في اطار منظمة التجارة العالمية على الزراعة العربية ، ، الخرطوم ، 1998.

59- المنظمة العربية الزراعية ، تحسين كفاءة التجارة الزراعية العربية في ظل قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنظمة التجارة العالمية، الدوحة – قطر، 2006.

60- عبد الصاحب العلوان, مقترحات بشأن الإصلاح الاقتصادي وتطوير القطاع الزراعي, بحث منشور على الانترنت على الرابط التالي: http://www.alsabaah.com

61- فاضل جواد دهش, الآثار المحتملة لانضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية في القطاع الزراعي, مصدر سبق ذكره 2008,.

62- المنظمة العربية للتنمية الزراعية, ورشة العمل الإقليمية حول أزمة الغذاء العالمية وأثرها على الأمن الغذائي العربي, الجمهورية التونسية, 11-13 نوفمبر (تشرين ثاني) 2008,.

63- ثائر محمود رشيد العاني, ومحمد علي موسى المعموري, إشكالية الأمن الغذائي في العراق في ظل سياسة الإغراق وعضوية منظمة التجارة العالمية, , مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية, عدد خاص, 23 تشرين الثاني 2005,

64- ثائر محمود رشيد العاني, ومحمد علي موسى المعموري, إشكالية الأمن الغذائي في العراق في ظل سياسة الإغراق وعضوية منظمة التجارة العالمية, مصدر سابق,.

65- عبد الحميد عبد الرزاق أسلوب التخطيط الاقتصادي، مجلة تنمية الرافدين الغدد السادس عشر المجلد الثامن مديرية مطبعة الجامعة الموصل 1986

66- محمد سعيد وراق عبد الكريم،بحث تطورات التنمية الزراعية في العراق تقرير قطري سنة 2001

67- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي دائرة التخطيط الزراعي خطة تنمية القطاع الزراعي مصدر سابق

68- مهدي الحسناوي جرائم سياسية تطال الطبيعة ،تجفيف الأهوار كارثة القرن العشرين جريدة الصباح ،بغداد 28 آب 2004